مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٦٢**

الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غايان	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيدة أودونل
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المكسيك	السيد أغويلار زينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ويليامسون

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/80 و Corr.1)

02-23531 (A)
0223531

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/80 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وبنغلاديش وجمهورية كوريا والفلبين وفيجي ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل كل من السيد آرياس (إسبانيا)، والسيد ويدودو (إندونيسيا)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد سيساس دا كوستا (البرتغال)، والسيد شودري (بنغلاديش)، والسيد صن (جمهورية كوريا)، والسيد مانالو (الفلبين)، والسيد نايدو (فيجي)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد ساتوه (اليابان) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى دولة السيد جون هوارد رئيس وزراء كومنولث استراليا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب دولة السيد جون هوارد رئيس وزراء استراليا إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب بحرارة بدولة السيد جون هوارد رئيس وزراء كومنولث استراليا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام ومدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرجيو فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي إلى السيد خوسيه راموس - هورتا، الوزير الأول للشؤون الخارجية والتعاون.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد راموس - هورتا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2002/80 و Corr.1 وهما يتضمنان تقرير الأمين العام المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد فييرا دي ميللو. وأفهم أنه سيكون مستعدا للإجابة على أية أسئلة قد تطرح عليه، ولتقديم إيضاحات إذا دعت الحاجة لذلك.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف لي أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية إلى المجلس في جلسته المعقودة صباح اليوم تحت رئاستكم، سيدي.

ومما يسرني غاية السرور أن أجلس أمام المجلس وفي حضور رئيس الوزراء بالإضافة إلى صديقي وزميلي خوسيه راموس - هورتا، لكي أقدم إحاطة إعلامية بشأن الحالة في تيمور الشرقية وهي تتحول بسرعة إلى الاستقلال - فلم يبق في الواقع سوى ١١٠ أيام على بلوغ هذه الغاية العزيزة.

ومع اقتراب يوم تحقيق الاستقلال، نطوي إحدى الصفحات البارزة في تاريخ الأمم المتحدة، وهي صفحة تتميز بجهد تعاوني غير عادي. ويتجلى ذلك الجهد هنا. ولهذا لا بد لي من أن أتوجه بالشكر للممثل الدائم لموريشيوس، ولكم شخصيا، سيدي الوزير، على قرار المجلس بتكريس هذا القدر الكبير من الاهتمام اليوم لمناقشة الحالة في تيمور الشرقية. كما أن وجود رئيس وزراء استراليا جون هوارد اليوم هنا يمثل دلالة أخرى على الدعم القوي الذي تحظى به بتيمور الشرقية.

وفي ٢٠ أيار/مايو، أي يوم استقلال تيمور الشرقية، تكون تيمور الشرقية قد أكملت مسيرتها الطويلة نحو تقرير المصير. ولكن المشكلة الوحيدة أن هذا الاستقلال ليس نهاية لنضال تيمور الشرقية، بل، كما تعلمون، بدأت الجمعية التأسيسية عملها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. واليوم بعد ٢٠ أسبوعا من المحادثات والمناقشات الحثيثة توصلت هذه الجمعية إلى مهمة كبيرة تتمثل في إقرار مشروع الدستور.

وقبل أن آتي هنا إلى نيويورك، تبادلت الآراء مع الجمعية التأسيسية وأبلغتها بالمناقشة التي ستجري هنا اليوم وبآمالنا المتعلقة بنتائجها. وسأتعرض لتفاصيل بعض هذه الآمال بعد لحظات. ولا تستغربوا إن قلت لكم إن الشواغل المتعلقة بالأمن على الحدود ومستقبل المعاقبة على الجرائم لا يمنعان إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من أن تنجح في وضع خططها المستقبلية. وقد تمت الموافقة على تمديد ولاية البعثة حتى آخر آذار/مارس ٢٠٠٢، وقد أعربت عن ترحيبي بهذا الاقتراح، فمن خير مصلحة تيمور الشرقية منح أعضاء الجمعية التأسيسية الوقت لاستيعاب كل العروض التي حصلوا عليها من مصادر خارجية. وهذا الوقت الإضافي يسمح لأعضاء الجمعية بإجراء عملية تشاور أكثر فعالية.

ومع أن مشروع الدستور يكاد أن يستكمل فإن انتقال السلطة من الأمم المتحدة إلى شعب تيمور الشرقية يقتضي تطورا مؤسسيا واحدا أخيرا، ألا وهو انتخاب الرئيس. وفي ١٤ نيسان/أبريل سيختار شعب تيمور الشرقية رئيسه الأول في انتخابات حرة ونزيهة، في إطار انتخابات عامة، وبالاقتراع السري وعلى أساس قائمة انتخابية وطنية تشكل كتلة واحدة. وهذه المرة سيتولى التيموريون دورا رئيسيا في إجراء هذه الانتخابات، وسوف يكون هناك خمسة مفوضين انتخابيين ثلاثة منهم من تيمور الشرقية واثنان دوليان. وسترأس تيمور الشرقية كل الموظفين في كل الدوائر الانتخابية الـ ١٣ بمساعدة المسؤولين الانتخابيين الدوليين في مجال السوقيات والنقل وغير ذلك من أنواع المشورة.

وفي ١٧ نيسان/أبريل ستعلن النتائج وسيتم تنصيب الرئيس الجديد في تيمور الشرقية بعد الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة ٢٠ أيار/مايو.

وعلى الصعيد الدولي ما زالت توضع الأسس للعلاقة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وكما جاء في تقرير الأمين العام المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فقد استضفنا للمرة الأولى لقاء للجنة المشتركة للحدود، وهذه هي المرة الثالثة التي تجتمع فيها هذه الهيئة. وأنا واثق من أن زميلي خوسيه راموس هورتا سيوافيكم بمزيد من التفاصيل عن هذه العملية.

وفي أواخر شباط/فبراير، ستعقد إندونيسيا وتيمور الشرقية أيضا محادثات رفيعة المستوى في دنباسار، تليها مباشرة محادثات ثلاثية تشارك فيها جارتنا المباشرة الأخرى، أستراليا. وسيستعرض هذا اللقاء التقدم المحرز بشأن كل المسائل الثنائية التي كانت موضع مناقشات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من جهة، والحكومة الإندونيسية من الجهة الأخرى على مدى السنتين الماضيتين. وستناقش بعض الأمور مثل ترسيم الحدود البحرية. ونأمل أيضا أن نوقع على عدد من الترتيبات التي تعزز التعاون بين تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية، مثل خدمات البريد والتعاون الشرطي بين البلدين. وعلى الأرجح ستناقش المحادثات الثلاثية التعاون الإقليمي بما في ذلك إمكانية إنشاء محفل لجنوب غرب المحيط الهادئ واتخاذ ترتيبات في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلاوة على ذلك، دُعيت أيضا تيمور الشرقية إلى المشاركة في الاجتماع الإقليمي الوزاري الذي تترأسه استراليا وإندونيسيا بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر وما يتصل بذلك من الجرائم العابرة للحدود، وسيشارك فيها وزراء ممثلين لما يبلغ ٤٠ بلدا في المنطقة.

ومن أهم المسائل الثنائية التي ينبغي أن تحسم في محادثات دنباسار هي ضرورة تطبيع الحدود البرية بين تيمور الشرقية والغربية. وقد اتخذنا الخطوات الأولى لرسم الحدود، وتم الاتفاق على خطة عمل مشتركة وهناك مسح استطلاعي أولي مشترك سيجري للحدود في الشهر المقبل. ونعمل أيضا على وضع ترتيبات نهائية للسماح بتنقل الأشخاص عبر الحدود لأغراض الجمارك ولأغراض عادية تقليدية وللقيام بأعمال تجارية في الأسواق الموجودة على مقربة من الحدود.

ويسرني أن أنقل إليكم أن الوضع الأمني في تيمور الشرقية مستقر. فالحدود مع إندونيسيا ما زالت آمنة. وهناك بعض الميليشيات التي شوهدت على طول خط التنسيق التكتيكي، مع أن الأسواق غير النظامية، ما زالت تثير مشكلة متزايدة. ومعدلات الجرائم لا تتزايد. وبدأت شرطة تيمور الشرقية تتمرس فعلا على مهامها بشكل يثير الإعجاب. ورغم ذلك، هناك بعض العناصر المتشددة من الميليشيات التي تثير خطرا طويل الأمد، وما لم يكن هناك تقدم حقيقي في إنشاء قوة دفاع حقيقية لتيمور الشرقية، فإن وجود العنصر العسكري المناسب سيكون لازما. وكذلك ما لم تنشر كل قوات الشرطة الوطنية، ستضطر شرطة الأمم المتحدة المدنية إلى البقاء هناك لتساعد على التدريب وعلى إنفاذ القوانين.

وسيتوقف السلام والاستقرار على المدى الطويل على مدى التمكن من التغلب على آثار أعمال العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وكذلك من خلال التقدم في عودة اللاجئين المتبقين وتعزيز المصالحة وتيسيرها وكذلك الملاحقة الفعالة للجرائم الخطيرة. وهذه جهود ينبغي أن تعتبر مترابطة فيما بينها.

وتعزيزا لعملية المصالحة في ٢١ كانون الثاني/يناير أدى أمامي اليمين كل من المفوضين الوطنيين السبعة في لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة. وكان هذا إنجازا شاقا وهاما، إذ جاء بعد ١٨ شهرا من عملية الانتخابات. وكما تعلمون، فإن لهذه اللجنة ثلاث مهام: تقصي الحقائق بشأن العنف الذي جرى في تيمور الشرقية بين نيسان/أبريل ١٩٧٤ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ وثانيا، إجراء المصالحة بين الطوائف المختلفة؛ وثالثا، إخطار الحكومة بالعمل الجاري. وهذه اللجنة ليست بديلا عن العدالة، فلا بد من أن تتعامل المحاكم نفسها مع الجرائم الخطيرة. وستأتي هذه اللجنة تكملة لهذه العملية وستقلل من أعباء المحاكم من خلال التعامل مع الجرائم البسيطة، عن طريق عملية المصالحة. وفي الأسابيع المقبلة سيحتاج المفوضون الإقليميون إلى تعيين كبار موظفيهم. وسيكون توفر الأمن مسألة أساسية لتتمكن اللجنة من العمل.

إن مهمة المصالحة الحساسة بين سكان تيمور الشرقية على طرفي الحدود تتقدم من خلال فريق مصالحة موحد بالنيابة عن الحكومة الانتقالية الثانية بدعم كامل من الوزير الكبير ماري الكاتيري وشانانا غوسماو ومكتبي أيضا. وظل يترأس هذه العملية حتى الآونة الأخيرة رئيس مكتبي السابق الذي جاء محله الآن رئيس الوحدة السياسية.

إن نظام العدالة ما زال ناشئا ويحتاج إلى عناية شديدة، وأعلم تماما أن هذا مجال واجهتنا فيه مشاكل كبيرة على وجه الخصوص، وهذا مفهوم إلى حد ما إذ أنه لم يبق أي شيء – أكرر أي شيء – من نظام العدالة أو بنيته الأساسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. واليوم يوجد فقط ٢٥ قاضيا تيموريا و ١٣ مدعيا عاما، وأغلبيتهم لم يتلق إلا التعليم الثانوي وأقل من سنتين من التدريب والخبرة. ومن حين إلى آخر كانت تصدر أحكام غير مناسبة أدت إلى إعادة المحاكمات. وجرت بعض حوادث الترغيب والترهيب أثناء المحاكمات وفي إحدى الحالات أدى هذا إلى إغلاق محكمة بوكاو. وأدى الافتقار إلى الموارد، بما في ذلك المترجمون الشفويون وموظفو المحاكم، إلى تأجيل بعض الجلسات وإلى إطالة احتجاز بعض المشتبه فيهم دون مبرر.

وقد تبين أعضاء المجلس كل العيوب في إدارة العدالة وإقامتها في تيمور الشرقية، خاصة في مجال ملاحقة الجرائم الخطيرة في التقرير المقدم إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1105) ووفقا لاستراتيجيتنا الشاملة، يجري إسناد الإدارة اليومية إلى الحكومة، ومع ذلك، فإني أتحمل المسؤولية النهائية عن إقامة العدالة في إطار ولاية الإدارة الانتقالية. وقد بذلت حتى الآن وما زلت أبذل جهدا متضافرا للعمل بتعاون وثيق مع الإدارة الانتقالية والإدارة العامة لمعالجة المشاكل في هذا القطاع. وإني واثق من أنه بحلول الاستقلال سنكون قد أنشأنا مؤسسات قوية في مجال العدالة وهذا سيكون حيويا لضمان الاستقرار في البلد الجديد.

ولإقامة التوازن فيما بين الادعاء والدفاع وكذلك توفير قدرة مناسبة للمحاكم على إصدار الأحكام، فإننا ننظر في إنشاء قسم للعون القضائي بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى إدارة المحاكم. وقد اقترحت عددا من الإجراءات المباشرة التي تدعم كلا من الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة وإدارة المحاكم بشكل عام. وهي تشمل التوظيف المباشر للقضاة الدوليين، وتوظيف منسق إداري للأفرقة الخاصة وكذلك مساعد للقضاة الوطنيين، إلى جانب تحسين قدرة المحاكم على الترجمة الفورية. ونقترح خطة لتعبئة موارد خارجية تدعم المحاكم، خاصة في مجال خدمات التدوين ومعداته، ونفقات الشهود والوصول إلى شبكة الإنترنت والحصول على وثائق المكتبات والبحوث. وهناك خطة عمل سيتم وضعها لضمان نهج منسق في مجال سرد قائمة المحاكم، والاتصال بالسجون وإصدار وثائق المحاكم وتعبئة الموارد.

وقد وافقت كذلك على خطة لضمان إنشاء دائرة المساعدة القانونية. وهذا أمر طال انتظاره وهو يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بالتفاوت الحالي في الموارد بين قسم الادعاء ومكتب المدافعين عن المصالح العامة. وإنشاء هذه الدائرة سيسمح بإنشاء هيئة نظامية مستقلة، ومع أنها ستمول من خلال الاعتمادات المرصودة في ميزانية الإدارة العامة لتيمور الشرقية، إلا أنه سيكون بوسعها أيضا أن تتلقى تمويلا مستقلا وموارد بشرية وغير ذلك من أشكال الدعم.

وقد أدخلت تحسينات كبيرة في مجال ملاحقة الجرائم الخطيرة، من حيث إدارة الموارد البشرية وغيرها من الموارد. ومكتب المدعي العام، الذي يرأسه الآن مدع عام من تيمور الشرقية، يدعمه حاليا نائب مدع تيموري شرقي معني بالجرائم العادية ونائب مدع دولي جديد للجرائم الخطيرة. وقد تحسن انتقاء وإدارة الموظفين والموارد المتاحة لوحدة الجرائم الخطيرة بغية تلبية الأهداف الرئيسية لعام ٢٠٠٢، واعتبارا من هذا الشهر، تنشأ فرق من المحققين في مختلف المقاطعات لتحسين كفاءة الأداء وإقامة علاقة وثيقة مع المجتمعات المحلية التي تجري فيها التحقيقات. ويتوقع خلال عام ٢٠٠٢، أن تسمح هذه التغييرات بزيادة عدد عرائض الاتهام، علاوة على القضايا العشر ذات الأولوية التي تعتبر جرائم ضد البشرية. ولا يمكن القيام بهذه المهام إلا بتمويل كامل للمناصب التي تم الاتفاق عليها من الميزانية المقررة، إلى جانب الدعم المستمر الذي يقدمه المانحون لتوفير خبرة متخصصة وموارد إضافية في مجالات مثل الطب الشرعي وخبراء التحقيق والمترجمين والنقل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، التقى نائبي بالمدعي العام الإندونيسي المعين حديثا. وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على ضرورة عقد اجتماعات شهرية منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة بغية إقامة حوار مستمر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبعد تلك الزيارة، قام المدعي العام التيموري الشرقي الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة المدعي العام الإندونيسي. وقد عقد أول هذه الاجتماعات الشهرية في دينباسار في منتصف كانون الثاني/يناير.

وأرحب جدا بانتقاء السيدة ميغاواتي لـ ١٨ قاضيا للمحكمة المخصصة المعنية بحقوق الإنسان. ونحرص الآن على أن يؤدي القضاة القسم، وأن يتم تعيين الموظفين في المحاكم وتحديد موعد بدء المحاكمات للمجموعة الأولى من المشتبه فيهم، الذين حددهم المدعي العام الإندونيسي آنذاك، مرزوقي داروسمان، وذلك في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتبرز أهمية ذلك في ضوء انقضاء زهاء عامين منذ الدمار الذي وقع في عام ١٩٩٩.

إن قرار المحكمة العليا الأخير في جاكرتا بتشديد الأحكام الصادرة ضد ثلاثة من الرجال المتهمين بقتل زملاء لنا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في أيلول/سبتمبر، بما يتراوح بين ٥ و ٧ سنوات، هو خطوة نرحب بها، وتدلل، في إندونيسيا وبقية العالم، على مدى الإهانة التي تمثلها هذه الأعمال الشريرة.

وأخيرا، أحرز تقدم في التعاون في التحقيق في مقتل الجندي مانينج من نيوزيلندا، وهناك عدة متهمين يحاكمون الآن في جاكرتا لمقتله. وتم الاتفاق على نموذج مماثل للتعاون في التحقيق في مقتل الجندي ديفي رام جيسي من نيبال.

غير أن الزخم الحقيقي في التعاون مع إندونيسيا في مجال الجرائم الخطيرة لا يزال بعيد المنال. ومن الأهمية القصوى إننا ما زلنا نعجز عن ضمان التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن المسائل القانونية والقضائية والمتصلة بحقوق الإنسان، التي قمت بتوقيعها مع المدعي العام الإندونيسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وفي الأشهر الأربعة المتبقية حتى الاستقلال، ستواصل البعثة مع مكتب المدعي العام، عقد الاجتماعات مع

السلطات الإندونيسية بغية إحراز مزيد من التقدم بشأن الجرائم الخطيرة؛ وهذه الاجتماعات التنفيذية يجب أن تصبح واقعا وأن تتم على أساس منتظم. وبالنسبة لشعب تيمور الشرقية، لا معنى لجهود السلام والمصالحة ما لم يحاكم المرتكبون الأساسيون للفظائع التي حدثت في عام ١٩٩٩.

وأخيرا، أود أن أقول إننا رحبنا بزيارة السفير ليوناردو ديسبوي، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، إلى كل من تيمور الشرقية وإندونيسيا، حيث تمكن فعلا من إعادة تسليط الضوء على الضرورة الملحة لتحقيق العدالة في مجال الجرائم الخطيرة، سواء تحققت تلك العدالة في ديلي أم في جاكرتا. ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه الجهود في التوصل إلى نتائج ملموسة.

وأنتقل إلى مسألة اللاجئين، إن عدد العائدين قد تزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وصل إلى نحو ٠٠٠ ١٩٢ عائد. وبذلك لعله يتبقى ٠٠٠ ٦٠ لاجئ لا غير في تيمور الغربية. وستضاعف جهودنا، بالاشتراك مع الحكومة الانتقالية الثانية ومفوضية شؤون اللاجئين وكذلك مع السلطات المدنية والعسكرية في إندونيسيا لكي نشجع من تبقى من اللاجئين على العودة إلى تيمور الشرقية قبل الاستقلال. إن الزيارات عبر الحدود، كالزيارة الناجحة جدا التي قام بها زانانا غوسماو إلى تيمور الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعتبر من أنجع الطرق للرد على التضليل الإعلامي وتعزيز المصالحة والإعادة إلى الوطن. وفي الوقت نفسه، فقد ضاعفنا جهودنا لتقديم معلومات موضوعية واضحة إلى اللاجئين بشأن ضرورة إنشاء وتعزيز لجنة المصالحة الجديدة. وفيما يتعلق بأولئك المسؤولين عن الأعمال الإجرامية التي ارتكبت في السابق، ستكفل لهم معاملة منصفة في إطار النظام القضائي الناشئ في تيمور الشرقية.

وبالرغم من أن التخويف الأمني على يد الميليشيات ما زال يعوق عودة اللاجئين، فإن العوامل الاقتصادية مثل نقص المأوى وإمكانية الحصول على المعاشات التقاعدية، تمثل رادعا كبيرا أيضا في هذا المجال. وقد بحثت سبل تحسين المأوى للعائدين، وأود أن أشدد هنا على الحاجة إلى مزيد من الموارد لتحسين هذا الجانب من حياة التيموريين الشرقيين واللاجئين العائدين، لا سيما أثناء موسم الأمطار الحالي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تظهر ثمار الترتيبات المتفق عليها بين تيمور الشرقية وإندونيسيا بشأن المعاشات التقاعدية ومكافآت إنهاء خدمة الموظفين التيموريين الشرقيين السابقين في الحكومة الإندونيسية. وقبيل مغادرتي ديلي، سلمنا ٠٠٠ ٢٠ استمارة تسجيل أخرى إلى السلطات الإندونيسية، وآمل أن يتم صرف أولى هذه المستحقات في تيمور الشرقية في آذار/مارس ٢٠٠٢.

إن موظفي الحكومة الإندونيسية السابقين والمتقاعدين الذين اختاروا جنسية تيمور الشرقية لن يتلقوا المزايا التي يحصلون عليها عند الاستقلال. ولذا، فقد أنشئ صندوق خاص للتعويض عن هذه المعاشات التقاعدية التي سيفقدونها. وقد بدأت عملية إنشاء هذا الصندوق الخاص في جاكرتا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في إطار النداء المشترك للأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية. وأود أن أشكر حكومتي إندونيسيا والبرتغال، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، على التعهد بتقديم نحو ٤,٥ مليون دولار لصالح هذا الصندوق حتى الآن. ولكن سيحتاج الصندوق إلى مزيد من الأموال بغية توفير مزايا ذات بال لصالح المستفيدين الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٣٠ شخص. وسيتعذر تشجيع التسعة آلاف من موظفي الحكومة السابقين والمتقاعدين على العودة إلى تيمور الشرقية مع أسرهم، بدون هذا البديل. إن دعم الصندوق الخاص من المسائل ذات الأولوية خلال الستين يوما المقبلة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أحرز تقدم رئيسي بين تيمور الشرقية ومسؤولي البعثة، برئاسة كبير الوزراء الكاتيري، إذ يقوم قطاع الصناعة الآن بتطوير حقل نفط كبير في بحر تيمور. وهناك صفقة ضريبية تم الاتفاق عليها وستتحقق زيادة قصوى في عائدات النفط لتيمور الشرقية من خلال استئناف التنقيب عن الغاز في بحر تيمور. وسيتم ذلك بموجب أحكام المعاهدة التي تم التفاوض بشأنها في العام الماضي مع استراليا، والتي ستدخل حيز النفاذ لدى استقلال تيمور الشرقية.

والإيرادات الإجمالية لتيمور الشرقية التي ستأتي من قطاعي الغاز والسوائل لمشروع حقل بايو - أوندان الجاري تطويره حاليا، ستكون أكبر بكثير مما كان متوقعا. بيد أن الإيرادات الآتية من هذا الميدان في السنوات القليلة الماضية ربما لم تكن مرتفعة إلى الدرجة التي تم التنبؤ بها أصلا بسبب تنقيح المصطلحات المالية وكذلك لأنه يجري تقدير الإنتاج حاليا بصورة أكثر تحفظا.

وأود الآن أن أنتقل إلى البعثة الخلف، وهو موضوع لا يزال يستغرق قدرا كبيرا من الوقت داخل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الانتقالية الثانية. وقد أسفر تخطيطنا المسبق الذي لم يسبق لنا القيام به عن اعتماد إطار للبعثة الخلف، تجدونه في مرفق تقرير الأمين العام. ويقوم الأمين العام في هذا الاقتراح البسيط بتحديد نطاق الأعمال التي ستقوم بها عملية السلام القادمة، وربما أهم من ذلك، تحديد نطاقها على أساس الاحتياجات التي تحددها الحكومة المضيفة المقبلة ومديرو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الحالية. وبعبارة أخرى، إنها وثيقة تحظى بتوافق الآراء اتفق عليها جميع الأطراف على الصعيد التنفيذي. والأمل معقود على أن تتيح هذه العملية تحسين التعاون والشعور بالهدف المشترك في البعثة الخلف. وأنا على ثقة بأنه يجري تحقيق ذلك الهدف وأوصي بأن ينظر المجلس فيه ويوافق عليه.

أود أن أذكر بإيجاز المحتويات الرئيسية لهذا الإطار. أولا وقبل كل شيء، ستسترشد العملية بالمبادئ المحددة في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أي كفالة تحويل جميع المسؤوليات التنفيذية إلى السلطات التيمورية الشرقية حالما يمكن ذلك دون تعريض الاستقرار والتقدم المحرز للخطر. ويتوقع أن تحقق البعثة ولايتها الأساسية في حوالي سنتين من الاستقلال، شريطة أن تسود شروط التنفيذ الأساسية باستمرار.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد هنا ملاحظة هامة وردت في تقرير الأمين العام وهي أن تمويل دائرة الشرطة في تيمور الشرقية وقوة الدفاع في تيمور الشرقية سيكون أمرا جوهريا لتحقيق الولاية الأساسية. ويعلم الأعضاء أنه تم إبراز كل منهما وأنهما تحتاجان إلى مساعدة ثنائية وطوعية أخرى حتى يتسنى لهما العمل بفعالية.

وستركز الأنشطة المدنية للبعثة على تقديم المساعدة المدنية الدولية للمهام الأساسية في مجال الإدارة العامة. ويعلم الأعضاء أن الخبراء المدنيين سيقدمون دعما حاسما إلى الإدارة التيمورية الشرقية الناشئة. وقد نوقش مفهوم هذه المساعدة بصورة مستفيضة في آخر جلسة للمجلس. وستشمل الأنشطة المدنية الأخرى تقديم المساعدة في مجال التحقيق في الجرائم الخطيرة، بالإضافة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

ومن جانب الشرطة، كما أفهمه، ليس هناك أي سابقة تتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة التنفيذية عن حفظ الأمن والنظام في أي دولة مستقلة. وباختصار، ستظل القيادة العامة لشرطة تيمور الشرقية، فضلا عن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بيد مفوض الشرطة الدولي. وتم الاتفاق بوضوح تام، في اجتماع حضرته مع رئيس الوزراء الكاتيري

قبيل حضوري إلى نيويورك، على أنه عندما يجري تحويل أي وحدة إلى قيادة ضابط من تيمور الشرقية، فإنه سيظل تابعا لتسلسل قيادي وحيد سيكون كما قلت تحت قيادة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

ونعتقد، كل من الحكومة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على حد سواء أن هذا الأمر أساسي على نحو قاطع لكفالة تنسيق استجابة الشرطة في الميدان. وخلال هذه الفترة، سيرافق مفوض الشرطة الدولي مفوض الشرطة التيموري الشرقي المتدرب، الذي قمت بتعيينه في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية. ونحن نعمل معا مع الحكومة لكفالة قيام الحكومة بعد الاستقلال بإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة يتناول دور عنصر الشرطة وعلاقته مع قوة الشرطة التيمورية الشرقية.

وسوف تركز أنشطة الشرطة المدنية في البعثة المقبلة على إنجاز المهمة التي تتمثل في تطوير شرطة تيمور الشرقية التي سيتألف قوامها يوم الاستقلال من أكثر من نصف قوامها المستهدف بقليل. ومن المتوقع أن تصل دائرة شرطة تيمور الشرقية إلى طاقتها الكاملة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وسيبدأ في أيار/مايو من هذا العام تسليم تدريجي لأنشطة الشرطة إلى الوحدات والمقاطعات الوطنية، تحت قيادة موحدة، ومن المرجح أن ينتهي في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٤. وسيتوقف التسليم على تقييم إيجابي للحقائق المتعلقة بالأفراد والمؤسسات، ونحن نقوم حاليا بوضع معايير محددة لقيام الأمم المتحدة بالتصديق والتفويض على نحو ملائم.

ورهنا بإنجاز التصديق في الوقت المناسب، ستبدأ الشرطة المدنية بقوة قوامها ١ ٢٥٠ عند الاستقلال ويجري تخفيضها بنسبة ٥ في المائة شهريا، مما سيدع نحو ١٠٠ شرطي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يعملون في دور استشاري محض. وعندما سيتم تخفيض قوام الشرطة المدنية، فسيكون من المهم بصورة متزايدة بالنسبة للدول المساهمة بالشرطة أن تقدم ضباط شرطة أقدم يتمتعون بمهارات استشارية وفي مجال بناء القدرات. وسيكون ذلك أمرا حاسما للغاية لنجاح هذا العنصر من البعثة الخلف.

ومن الجانب العسكري، ستواصل البعثة تقديم الدعم للأمن الخارجي والسلامة الإقليمية بقوة قوامها ٥ ٠٠٠ جندي. وعندما يتم تعيين الحدود وإقامة المنشآت الخاصة بمراقبة الحدود، سيجري تخفيض حجم العنصر العسكري، رهنا بما هو غني عن البيان، بالتوضيح المهيمن للأحوال الأمنية السائدة.

وعلاوة على ذلك، سيكون من الحيوي بالنسبة للبعثة أن تكفل تسليم المسؤوليات في الوقت المناسب من العنصر العسكري إلى قوة دفاع تيمور الشرقية وهيئات الإدارة العامة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالشرطة، تعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع هيئات الإدارة العامة من أجل كفالة التوصل فورا إلى تفاهم رسمي حين الاستقلال يتناول بوضوح وبصورة لا لبس فيها دور أفراد قوات الأمم المتحدة وعلاقتهم مع قوة دفاع تيمور الشرقية.

وقد أوصى الأمين العام بتمديد ولايتنا قبل اختتام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى موعد الاستقلال، في ٢٠ أيار/مايو. وهذا ما سيتيح لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إجراء الأعمال التحضيرية اللازمة للانتخابات الرئاسية والمناسبات التي ستفضي إلى يوم الاستقلال، بالإضافة إلى العمل على إنجاز المهام التي تحظى بالأولوية التي قمت لتوي بإيجازها. ولي وطيد الأمل بأن توافقوا على ذلك وتتخذوا القرار المناسب خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة.

ومع ذلك، نواصل - بكل تصميم - عملية إنهاء البعثة التدريجي بشكل متزامن من أجل كفالة تخفيف الصدمة الناجمة عن إنهاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى أدنى حد ممكن والشروع في بعثة أصغر حجما ومحدودة بدرجة أكبر. وأنا على ثقة من أننا سنفي بالتزام الأمين العام بتخفيض الموظفين الدوليين بنسبة ٧٥ في المائة في الإدارة العامة مع نهاية ولايتنا. وبعد التخفيض الذي أجريناه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بنسبة ٣٥ في المائة، سنقوم بتخفيض موظفينا مرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة شهريا خلال فترة أربعة أشهر بداية من الغد، ٣١ كانون الأول/ديسمبر - عندما سيغادر البعثة ١٤٠ موظفا دوليا - وسنستمر حتى نهاية نيسان/أبريل. وهذا ما سيكفل تحقيق نسبة الـ٧٥ في المائة للتخفيض الذي نقوم به، مما سيدع نحو ٢٠٠ موظف دولي و٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة في الحكومة في نهاية الولاية.

وما برحت عملية التخفيض هذه صعبة للغاية، نظرا لأن هيئات ووزارات الحكومة بأمس الحاجة إلى الموظفين الدوليين في أماكن أخرى. وإني أعتقد بالفعل، أن دعم المجلس من حيث المبدأ لمواصلة تقديم المساعدة الحاسمة بعد الاستقلال إلى حكومة تيمور الشرقية هو الذي شجع الوزارات على إجراء هذه التخفيضات الصعبة، هذه الخيارات الصعبة للغاية. وتعلمون أن قائمة الـ ١٠٠ وظيفة التي نجمت عن هذه التخفيضات تقع في مجالات الخدمات المالية والمركزية والقضاء والنظم الداخلية والخدمات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، اتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى جانب الحكومة على توصيف الوظائف ومواصفات المناصب، وقامت إدارة عمليات حفظ السلام بإعداد إعلانات الشواغر في الأمم المتحدة، التي يمكن الاطلاع عليها حاليا في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري تصميم عملية التوظيف للمهام الـ ١٠٠. ويتمثل هدفنا في وصول الخبراء إلى مسرح الأحداث في وقت مبكر بما يكفي لتحقيق التداخل مع أسلافهم الدوليين، ما لم يجري اختيار شاغلي الوظائف الحاليين. وإنني في هذا السياق ، أناشد المجلس مواصلة تأييده لكفالة العمل في الوقت المناسب والتعجيل بإقرار ولاية البعثة الخلف، بما أن ذلك سيتيح لتخطيطنا الجماعي وأعمالنا التحضيرية في وقت مبكر أن تثمر.

وستحتاج حكومة تيمور الشرقية إلى المساعدة الدولية لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر. وقد توصلت الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحديد نحو ٢٠٠ وظيفة بوصفها حيوية لتحقيق هذا الهدف، ويجري حاليا السعي إلى ترتيبات طوعية لتلبية هذه الاحتياجات. وإن أعضاء الجمعية التأسيسية يتوقون حقا إلى كفالة استمرار تنمية قطاعي الصحة والتعليم في تيمور الشرقية، ولا سيما بعد الاستقلال، وإنه من خلال هذه الوظائف سنتمكن من المساعدة على تلبية هذه الشواغل.

وضمانا لتقسيم المسؤولية بين الأطراف الرئيسية التي ستساعد تيمور الشرقية في هذه المجالات، أستشير وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، ملتمسا دعمها من حيث المبدأ، للمساعدة على شغل الوظائف الـ ٢٠٠ للمساعدين الفنيين المدنيين. وسيعمم ذلك أيضا على الدول الأعضاء.

ونخفض أيضا عدد الوظائف الدولية خارج الإدارة العامة. وابتداء من مكتبي الموسع - الذي يتضمن الإعلام والشؤون القانونية والشؤون السياسية وحقوق الإنسان وغيرها - سيجري التخفيض على شرائح شهرية تسفر عن

تخفيض إجمالي نسبته ٤٠ في المائة بحلول آخر نيسان/أبريل. وبالمثل، فإن قسمنا من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية سيخفض بنسبة ٤٠ في المائة.

وهناك عنصر آخر أساسي في الانتقال السلس، وهو إدماج الخدمات المشتركة الأساسية في الحكومة ونقل أصول الأمم المتحدة إلى حكومة تيمور الشرقية، دعما لهذه الخدمات. وهناك قائمة أولية بالأصول التي يحتمل التخلص منها، وجرى استعراضها من ناحية الاستدامة المالية؛ وستعرض القائمة النهائية بالأصول المرغوب فيها على اللجنة الاستشارية لمسائل الإدارة والميزانية للنظر فيها في الشهر القادم.

وأخيرا، بانتظارنا موعد الاستقلال، طلبت والحكومة أن تحذف تيمور الشرقية من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأتوقع أن تطلب الحكومة على الفور أن تكون عضوا في الأمم المتحدة. وهذه الأرض التي كانت يتيما ترعاه الأمم المتحدة، ستصبح عضوا كامل العضوية في أسرتنا.

وإذ نقترب من خاتمة هذه العملية الهائلة، فإنني، بالنيابة عن الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية وبالنيابة عن خوسيه راموس - هورتا، أدعو أعضاء المجلس إلى حضور احتفالات يوم الاستقلال. لقد قمتم بزيارة مرة سابقة، حيث قدمتم دعما كانت هناك حاجة إليه في وقت حالك. وأملنا كبير جدا الآن في أن تتمكنوا من القيام بزيارة في ظل ظروف أفضل. وسيكون هناك ما يدعوكم إلى الفخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أن أرحب بحضور السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، على طاولة المجلس.

المتكلم التالي على قائمتي دولة السيد جون هوارد، رئيس وزراء كمنولث أستراليا.

السيد هوارد (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم بالتهانئ، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وأرحب أيضا بحضور السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، وكذلك، بصفة خاصة جدا، بالسيد خوسيه راموس - هورتا، الذي كانت حكومتي وشعب أستراليا على صلة وثيقة به طيلة الأعوام القليلة الماضية.

أفهم أن هذه هي المرة الأولى، منذ سنين، يخاطب فيها رئيس وزراء استرالي مجلس الأمن، وأرى أنه من المناسب أن يدلى بهذا الخطاب في إطار مناقشة حول مستقبل تيمور الشرقية.

لقد كانت استراليا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وكان أول رئيس لمجلس الأمن من استراليا. وما زلنا نؤيد تأييدا شديدا جدا الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في العالم الحديث. فإسهامه في تصدي العالم بقوة للهجمات الإرهابية الفظيعة على هذه المدينة في العام الماضي دليل حي على هذه الأهمية، ويثبت ذلك مرة أخرى من خلال المناقشة الجارية اليوم عن أفغانستان. وتؤيد استراليا بقوة تصدي العالم لتلك الهجمات الإرهابية، وقد كنا من أول الدول التي أرسلت قوات عسكرية لمساعدة جهود الولايات المتحدة داخل أفغانستان.

ونؤيد بقوة الأعمال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لضمان وجود جبهة دولية عريضة لمكافحة الإرهاب. ومن الجوهري أن تقترن أقوال هذا التعاون الدولي بالأفعال. وهذا ما ستتوقع استراليا من المجلس أن يقوم به في تنفيذ قراراته.

وأود أن أشكر سيرجيو دي ميللو على تقريره باسم الأمين العام فيما يتعلق بتجديد الولاية في تيمور الشرقية حتى الاستقلال. وأغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقدير استراليا

لقيادته طيلة عامين ونصف العام. فقد كانت مثالا جيدا جدا لأعمال الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة. وأضم صوتي كذلك إلى أصوات الآخرين لأقول إننا نتطلع بشغف إلى حصول تيمور الشرقية على استقلالها في ظرف ١١٠ أيام. وسيسرني بصفة شخصية أن أمثل استراليا في احتفالات الاستقلال من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو.

وتيمور الشرقية مثال ساطع على قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بسرعة وبحسم للقضايا الملحة. والولاية التي مكنتنا من نشر قوات دولية في تيمور الشرقية ارست الأساس لحل ناجح وفعال وطويل الأمد لمشكلة مزمنة وعويصة. وإنه لمما يشرف استراليا أنها قد اضطلعت بدور رئيسي في ذلك النجاح.

قبل عامين عهد مجلس الأمن إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بمهمة ضخمة لم يسبق لها مثيل. ويتضح نجاح الإدارة في تحرك تيمور الشرقية السريع صوب الاستقلال. وأشيد، ليس لقيادة سيرجيو دي ميللو الشخصية فحسب، بل بفريق إدارة الأمم المتحدة التابع له، بمن فيه أعضاء عملية حفظ السلام والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ومواطنو تيمور الشرقية الأعضاء في الحكومة الانتقالية وموظفو الأمانة العامة هنا في نيويورك.

ويشكل تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة مقدمة مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ويجب على مجلس الأمن الآن أن يعطي أولوية للإعداد والتخطيط لمهمة الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال. والقرارات التي سيتخذها هذا المجلس في الأشهر القادمة سيكون لها أثر حاسم على نجاح تيمور الشرقية في الأجل الطويل. فلا نستطيع أن نعتمد على ما أحرزناه من نجاح في العامين الماضيين، رغم عظمة ذلك النجاح، حيث أنه لا يمكن أن يدوم دون دعم متواصل.

ولا تزال تيمور الشرقية بلدا هشا. وقد جرى البدء بعملية إعادة التعمير، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به. وتلتزم استراليا وغيرها من المانحين بتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل في تيمور الشرقية. ولكن يجب أن يكون هناك ما يكفل تضامن منظومة الأمم المتحدة.

ويدرك المجلس تماما الإسهام الضخم الذي تقدمه استراليا إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية من خلال الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المدنية. وخلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ أنفقت استراليا ١,٤ مليار دولار استرالي على إسهامها العسكري. وقد خصصنا أيضا ١٥٠ مليون دولار استرالي للأربعة أعوام اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٠ للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية في تيمور الشرقية.

وأود أن أبلغ المجلس أن استراليا ستواصل الاضطلاع بدورها لدعم تيمور الشرقية سواء من خلال الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي. ونلتزم ببرنامج ضخم للمساعدة الثنائية بغية تخفيض حدة الفقر وبناء قدرة شعب تيمور الشرقية على حكم بلده بنجاح على نحو سلمي وديمقراطي. وفي ترتيب بحر تيمور اتفقنا على ترتيب سخي للعائدات من حقول غاز بحر تيمور التي ستسهم إسهاما كبيرا في مستقبل تيمور الشرقية.

ونتطلع إلى العمل عن كثب وبطريقة عملية مع جيراننا، سواء فيما يتعلق بالقضايا الثنائية أو كدول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، في المنظمات الإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، يسرني أننا سنبدأ اجتماعات ثلاثية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا واستراليا في ٢٦ شباط/فبراير، عندما يلتقي كبار ممثلي تيمور الشرقية بممثلي حكومتي وحكومة

إندونيسيا في دنباسار. وللعلاقة بين هذه الدول الثلاث أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية وشعبها.

إلا أن تيمور الشرقية، تحتاج إلى أكثر من مجرد المساعدة وحُسن النية من أقرب جيرانها. ويُعد الانتقال السلس من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى حكومة فعالة بعد الاستقلال أمرا جوهريا للنجاح في المدى الطويل. وينبغي ألا نقضي على العمل الطيب الذي تحقق بالفعل بالتقتير في توفير الموارد. ومن الضروري بصورة أساسية أن تبقي الأمم المتحدة على دورها، وستضطلع أستراليا بدور ملموس في الإبقاء على ذلك الدور بحيث تُترك تيمور الشرقية وقد جُهزت تجهيزا جيدا لمواجهة تحديات الاستقلال. وهذا أفضل ضمان لتقليل اعتماد البلد إلى أدنى حد على الدعم الدولي في المدى الطويل.

وتوافق أستراليا على أن دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ليس بلا نهاية. ويجب على مجلس الأمن أن يعد استراتيجية خروج تحفظ استثمار المجتمع الدولي في مستقبل تيمور الشرقية. وسيكفل هذا بدوره قدرة تيمور الشرقية على العمل الفعال في المدى الطويل.

وفي الختام أؤكد للمجلس أن أستراليا ستواصل القيام بدور ملموس ما دام هذا الدور مطلوبا. وسنعمل في تعاون وثيق مع المجلس لدعم جهود الأمم المتحدة وجهود حكومة تيمور الشرقية الجديدة.

وأسجل مرة أخرى مشاعر شعب أستراليا العارمة من خلال الإعراب للسيد جوزي راموس - هورتا ومنه لشعب تيمور الشرقية عن أطيب أمانينا لمستقبل ذلك الشعب. إن بلدي يهتم بشعب تيمور الشرقية ويكن له المشاعر الطيبة. ونتمنى له التوفيق. وإننا نتطلع للعمل مع السيد راموس - هورتا كدول أعضاء في المجتمع الدولي وكجيران في المنطقة التي نشغلها من العالم. ومرة أخرى أهنئ سيرجيو فييرا دي ميللو على قدرته القيادية العظيمة، وأتوجه إليكم يا سيدي الرئيس بخالص شكري على منحي شرف مخاطبة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هوارد على بيانه الهام وعلى دعم حكومته المتواصل لتيمور الشرقية.

اصطُحب دولة السيد جون هوارد، رئيس وزراء أستراليا، إلى خارج قاعة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أستطيع أن أتوخى الإيجاز صباح اليوم نسبيا يا سيدي الرئيس، على الأقل، لأن ممثل إسبانيا سيتكلم في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة. ولكن قبل أن أبدأ بياني، أريد أن أنوِّه بحضور رئيس وزراء أستراليا هوارد ووزير الخارجية الأيرلندي معنا هنا صباح هذا اليوم. وفي اعتقادي أن وجود رئيس الوزراء هوارد معنا صباح هذا اليوم كان أمرا مناسبا على الأخص نظرا للمساهمات الضخمة التي قدمتها أستراليا إلى تيمور الشرقية منذ أحداث العامين الماضيين. وأرحب جدا بحضور زميلنا الأيرلندي، الذي أعرف أنه يجسد اهتمام شعب أيرلندا بالحالة في تيمور الشرقية والتزامه بها.

وكالعادة، كانت إحاطة سيرجيو فييرا دي ميللو الإعلامية نموذجية من نوعها. وإنني ممتن له بشدة وللفريق الذي يعمل معه على تقديمه مثل هذا التقرير الشامل الكامل عن كل ما حدث في الإقليم منذ أن اجتمعنا آخر مرة. وأرحب ترحيبا خاصا بالتقدم الذي أمكنه أن يسجله في التقرير بشأن عدد من المجالات، وإنني أؤيد بشدة ما قاله عن النظامين الجنائي والقضائي، وعن أهمية سير الأمور في نصابها وعن التقدم الذي أحرزته لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

ولن يكون مستغربا لدى أعضاء المجلس أن المملكة المتحدة ما زالت تشعر بقلق شديد حيال موضوع الجرائم الخطيرة في خضم أنشطة الأمم المتحدة الحافلة، ولن يكون التيموريون الشرقيون استثناء في هذا الصدد.

وفي الجزء الأول من العمل المعروض علينا اليوم، نؤيد بشدة توصية الأمين العام بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى ٢٠ أيار/مايو. وقد كنا نشارك وفد سنغافورة في العمل على إعداد مشروع قرار لوضع هذه التوصية موضع التنفيذ، وأرى أنني أستطيع أن أؤكد للسيد فييرا دي ميللو أنه سيتخذ قرار بشأن هذا الموضوع قبل نهاية الأسبوع. ولا أتوقع وجود مشكلات من أي نوع.

وفي المرحلة التالية من عملنا، نرحب جدا بالمقترحات التي قدمت من أجل إنشاء بعثة خلف لفترة محدودة بعد الاستقلال، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام، ونتطلع إلى تلقي اقتراحات أكثر تحديدا فيما نمضي على طريق الاستقلال.

أما بالنسبة لبعثة المتابعة، فإننا نؤيد التوصية بتمويل عدد من المناصب المدنية الرئيسية من الأنصبة المقررة لفترة محدودة. وستكون هذه المناصب، قبل كل شيء، حيوية لاستقرار الإدارة الجديدة. وقد أعلن عن هذه المناصب بالفعل، ومن الأهمية بمكان أن تتم عملية التوظيف في الوقت المناسب لضمان تسليم المسؤوليات بسلاسة وقت الاستقلال. وأضيف بين قوسين أنني أرى أن القرار الذي اتخذته الأمانة العامة بالإعلان عن هذه المناصب مقدما قبل الموافقة الرسمية على البعثة الخلف أمر جدير بالإعجاب ويتفق تماما مع التوجه العام الذي يشكل خلفية تقرير الأخضر الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام وهو لفتة حقيقية تصور عزم الأمانة العامة وإصرارها على ضمان أن تجري عمليات الأمم المتحدة في هذا النوع من المجالات بهدوء وسلاسة بقدر الإمكان.

أما على الصعيد السياسي، فإننا نرحب جدا بالإعلان عن الانتخابات الرئاسية، التي ستجرى في نيسان/أبريل من هذا العام. ونحن نحث جميع الأطراف بأن تجري الحملة الانتخابية بطريقة سلمية وشفافة. وبأسلوب يختلف بعض الشيء عما يجري في الغابة السياسية، ونأمل أن يستفاد من تمديد العملية الدستورية لإتاحة إجراء مشاورات أوسع نطاقا بصدد عدد من التعديلات المقترحة على الدستور بشكل جيد. ومن المهم للغاية أن يحظى دستور تيمور الشرقية المستقلة بدعم من شعب الإقليم بأسره. وآمل أن يكون بالإمكان وضع جميع الاقتراحات التي قدمت وطرحت في الحسبان بدرجة مناسبة، بما في ذلك الاقتراحات التي قدمتها الأحزاب السياسية الثانوية.

وحسبما قال رئيس الوزراء هوارد لتوه، فإن تيمور الشرقية ستكون بحاجة إلى ما هو أكثر من المساعدة وحسن نوايا أقرب جيرانها. وإننا نتطلع إلى الانتهاء من خطة التنمية الوطنية. وسيوفر ذلك الأساس للمانحين لتقرير حجم دعمهم في المستقبل لتيمور الشرقية المستقلة، وسيساعد ذلك، على الأقل، على تحديد آليات الإنفاق. ونحن نتفهم أن تلتمس مؤشرات الدعم لتيمور الشرقية في المستقبل، في مؤتمر المانحين الذي سيعقد في أيار/مايو. وغني عن القول إن المانحين سيقدرون استكمال ونشر خطة التنمية في وقت مبكر بغية التحضير لذلك المؤتمر. وكلما أتيح وقت أطول للتحضير، كلما كان ذلك محققا لنتائج فعلية أفضل.

ولدي نقطتان سأطرحهما، ثم أنتهي بعد ذلك. أولا، إنه لأمر طيب أن يواصل اللاجئون العودة منذ انتخابات آب/أغسطس، ولكننا ما زلنا قلقين للغاية إزاء محنة من تبقى من اللاجئين في تيمور الغربية. ونفهم أنه قد يكون

هناك عدد يناهز ٨٠ ٠٠٠ لاجئ. وأود أن أحث الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا الآن هنا على استكمال المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم لتمكين الوكالات الدولية من العودة إلى تيمور الشرقية وتيسير إعادة توطين من تبقى من اللاجئين.

وأخيرا، أود أوضح بجلاء، أن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة تماما بتقديم الدعم لشعب تيمور الشرقية والأمم المتحدة من أجل إنشاء دولة مستقرة ومستقلة وديمقراطية. ويسعدني أن أقول إن وزيرا من وزارة الخارجية سيحضر الاحتفال بيوم الاستقلال في ديلي في ٢٠ أيار/مايو وإن المملكة ستحتفظ لنفسها بحضور دبلوماسي في ديلي بعد الاستقلال.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على التقرير المقدم عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونرحب أيضا بالسيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، ونود أن نرحب بالسيد جون هوارد، رئيس وزراء أستراليا ومشاركته الهامة في هذه المناقشات اليوم.

كما نعرب عن سعادتنا للعمل الجيد الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا البلد. ويسرنا أيضا أن نعبر عن شكرنا للممثل الخاص السيد فييرا دي ميللو وجميع العاملين معه في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على جهودهم المبذولة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يفوتنا أيضا أن نرحب بالسيد خوسيه راموس - أورتا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في الإدارة الانتقالية.

إن سوريا التي تابعت الطريق الطويل الذي قطعته الأطراف المعنية للوصول إلى يوم العشرين من أيار/مايو ٢٠٠٢ لا يسعها إلا أن تقدر الدور الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما نقدر قرار الجمعية التأسيسية الذي يؤيد إجراء انتخابات رئاسية مباشرة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وهذه بادرة متقدمة جدا على طريق استقلال تيمور.

إننا نرحب بما ورد في التقرير حول التقدم المحرز نحو الاستقلال، وبخاصة في مجال الإجراءات التشريعية والدستورية، والظروف الأمنية، وتنفيذ سياسات تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مسألة العلاقة مع إندونيسيا، وهي أقرب وأهم جار تاريخي لتيمور الشرقية. ونرحب بالخطوات المتخذة من كلا الجانبين في سبيل بناء العلاقة بين البلدين. وهنا لا بد من الإعراب عن التقدير لتصميم الحكومة الإندونيسية على الوفاء بالتزاماها وإجراءاهما في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات. ونعتقد في هذا الصدد بضرورة بناء علاقات متميزة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية تضع نصب عينيها المستقبل الأفضل لشعبي البلدين.

إننا نشعر بالارتياح للدور المتزايد الذي تضطلع به الإدارة العامة لتيمور الشرقية في تدابير الشؤون اليومية للبلد، مع التقدير للنتائج المشجعة التي قطعتها تلك الإدارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال توليد الدخل، وتحسين حالتي العمالة والفقر، وإصلاح البنية التحتية، مع التأكيد على ضرورة التركيز على دور المرأة في السلام والتنمية في تيمور الشرقية.

ويؤيد وفد بلادي ما جاء في التقرير حول الحاجة الماسة إلى الموارد لتوفير الدعم التقني اللازم لتطوير قطاع العدالة والشرطة، والمساعدة الأمنية الدولية التي تضطلع بدور حاسم في تعزيز الاستقرار المحلي والإقليمي.

كما نرحب بتسارع معدل عودة اللاجئين، رغم الحملات الإعلامية والدعاية المضادة، ونأمل إزالة كافة

العوامل التي تعيق عودة هؤلاء اللاجئين، مع إدراكنا التام بأن مستقبل تيمور الشرقية لا يمكن ضمانه إلا بالمصالحة التامة بين جميع التيموريين، التي تعتبر العامل الحاسم في استقرار هذا البلد. ولذا نعتقد أن تشجيع المصالحة الوطنية يساعد في بناء تيمور الشرقية وتنميتها.

إن تجربة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية واحدة من التجارب الناجحة بمختلف المعايير، ونأمل أن تتوج جميع هذه الجهود في ضمان المستقبل الأفضل لشعب تيمور الشرقية.

ونؤيد توصيات التقرير فيما يتعلق بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى موعد الاستقلال في العشرين من شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ وإنشاء البعثة الخلف وخطتها في دعم الإدارة العامة في فترة ما بعد الاستقلال. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعمنا لمسألة استقلال تيمور الشرقية وأن نتمنى لشعب هذا البلد الناشئ كل تقدم وازدهار.

السيدة أودونل (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): شكرا، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم. وأود أن أرحب بضيفينا الوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية السيد راموس - هورتا، والسيد فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام. ويسعدني جدا أن رئيس وزراء استراليا السيد هوارد قد خاطب هذه الجلسة. إن وجوده ومداخلته الهامة صباح اليوم يثبتان الأهمية المتزايدة للمشاركة الدولية بالنسبة لتيمور الشرقية، أي البلد نفسه ولأسباب إقليمية أوسع. ولقد أدت أستراليا دورا أساسيا في ضمان الأمن الذي سهل عملية انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال.

وتؤيد أيرلندا تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

هذه هي المرة الأخيرة التي سيطلب فيها من مجلس الأمن تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. والمرة التالية التي سيبت فيها المجلس في شأن يتعلق بتيمور الشرقية هو أن يتخذ قرارا يتعلق ببعثة خلف للأمم المتحدة تعمل مع حكومة تيمور الشرقية المستقلة. وهذه فكرة تثلج صدورنا جميعا.

والأمين العام في هذه المناسبة أوصى بتمديد مجلس الأمن لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى ٢٠ أيار/مايو. ويسعد أيرلندا أن تؤيد هذه التوصية. ونحن نتطلع إلى مقترحات الأمين العام بالنسبة لوجود الأمم المتحدة الهام فيما بعد الاستقلال وسوف تمثل أيرلندا في تيمور في ٢٠ أيار/مايو الذي سيكون يوما سعيدا لأيرلندا.

إننا نراقب بإعجاب شديد شعب تيمور الشرقية وهو يتحرك نحو الاستقلال. وآخر تقرير للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يعطينا إحساسا قويا بالتقدم المحرز. إن تحديد موعد لإجراء انتخابات رئاسية وتحديد عيد للاستقلال والعمل السليم الذي تقوم به الجمعية التأسيسية كلها مؤشرات لنظام سياسي يتطور بسرعة. ويشير تقرير الأمين العام عن تطوير الإدارة العامة في البلاد إلى مجالات هامة يتولى فيها شعب تيمور الشرقية مهامه، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. ونلاحظ أيضا أن الشعب التيموري الشرقي سيقوم بدور أساسي في الإعداد للانتخابات التي ستؤدي إلى انتخاب أول رئيس للجمهورية.

والتطور الآخر الذي تؤيده أيرلندا بقوة هو تقلد أعضاء لجنة الاستقبال والحقائق والمصالحة لمناصبهم. ونأمل أن يكون في مقدور اللجنة أن تساعد شعب تيمور الشرقية في تحقيق المساءلة من خلال ذكر الحقيقة ومداواة الجروح عن طريق المصالحة. وسوف يستغرق عملها سنوات طويلة، ولكننا نرى أن عملها يمكن أن يكون جزءا من الجهود

الرامية إلى تحقيق مستقبل مستقر وآمن وإلى إغلاق ملفات الكثير من مظالم الماضي. والعلاقة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا تتسم أيضا بأهمية بالغة. ونتمنى أن نرى البلدين يعملان من أجل تحسين الروابط بينهما وحل القضايا الثنائية المعلقة، بما في ذلك ترسيم الحدود والتعاون لتقديم الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الخطيرة إلى العدالة لمحاكمتهم.

ونسجل اليوم المزيد من الخطوات الجريئة لتجاوز الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في تيمور الشرقية، والتي أعقبت قرار الشعب بأغلبية كبيرة لتدبُّر مستقبله كأمة مستقلة. وبفضل اقتناع مجلس الأمن على نحو أكيد في ذلك الوقت؛ والعمل الاستثنائي الذي قام به موظفو الأمم المتحدة خلال ما يزيد على عامين منذ ذلك الحين؛ وشجاعة شعب تيمور الشرقية وإصراره وما عرف عنه من مرونة وصلنا إلى النقطة التي جعلت بمستطاع الأمين العام أن ينقل إليكم الأنباء الإيجابية الواردة في تقريره الأخير.

وتعرب أيرلندا، بعدما ذكرنا ذلك، عن اعتقادها بضرورة قيام الأمم المتحدة بدور هام في مرحلة ما بعد الاستقلال. واستمرار مشاركة الأمم المتحدة يسهم مساهمة هامة في التقدم الكبير الذي يجري إحرازه في تيمور الشرقية، ونعتقد بأنه لا بد من الإبقاء على تلك المشاركة. ونحن على دراية تامة أنه نظرا للظروف المروعة التي طرأت إثر الاستفتاء الشعبي الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩، يجري بناء الأسس التي تقوم عليها مؤسسات الدولة من أولها. وهذا ينطوي على تحديات هائلة ويهيئ الفرص للشعب في مرحلة ما بعد الاستقلال - ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة المساعدة لشعبنا لكي يتسنى لنا مواجهة هذه التحديات واغتنام هذه الفرص.

ولقد أبرز الأمين العام هذه المجالات ذات الأولوية التي تحتاج فيها حكومة تيمور الشرقية إلى الدعم والإرشاد حتى منتصف عام ٢٠٠٤. ويتطلب إنشاء الأطُر الأساسية للخبرات الأهلية في المجالين الإداري والعسكري وفي مجال الشرطة المزيد من دعم المجتمع الدولي.

ونحن على دراية خاصة بحجم المهمة التي ينطوي عليها بناء القوات الوطنية في مجالَي الدفاع والشرطة - ولا سيما عندما يتعلق الأمر بدولة جديدة وصغيرة ونامية عانت مؤخرا من مواجهات عنيفة. ونحيط علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بقوة الدفاع وجهاز الشرطة في تيمور الشرقية، ونثني على ذلك، بالرغم من أنه يتعين علينا أن نتوقع أن تتم هذه العملية بصورة تدريجية وعلى نحو متزايد.

ونرحب أيضا باستمرار النهج الذي يتبعه الأمين العام إزاء مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في تيمور الشرقية ووفقا للمقترحات الهامة التي عُرضت بصورة موجزة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونوافق على ضرورة وجود قوي للأمم المتحدة. ونوافق أيضا، على أنه، إضافة إلى الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، يمكن للأمم المتحدة بل وينبغي لها أن تضطلع بدور رئيسي لضمان المحافظة على المكتسبات التي أُنجزت بالعمل الشاق الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتحقيق المزيد من تلك المكتسبات لصالح شعب تيمور الشرقية.

وأيرلندا أحد البلدان المشاركة بالفعل في مجموعة من برامج التعاون الإنمائي في تيمور الشرقية. ولقد بدأت مشاركتنا منذ عام ١٩٩٩، وافتتحنا في السنة الماضية مكتبا تمثيليا في ديلي. وتفيد تجربتنا هناك بأن المعونة الثنائية لها أهمية حاسمة فيما يتصل بتنمية تيمور الشرقية في المستقبل.

ويولي برنامج أيرلندا للمعونة الإنمائية أولوية لعمليتَي إعادة تعمير وإعادة تأهيل تيمور الشرقية. ويقوم البرنامج الأيرلندي للمعونة الذي افتتح مكتبا في ديلي بتنفيذ

استراتيجية قطرية أولية مصممة لدعم عملية التحول إلى الديمقراطية وإعادة التأهيل بصورة عامة في تيمور الشرقية. وسوف توفر الخبرة الميدانية التي يجري اكتسابها في الوقت الحاضر من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية أساسا لتطوير برنامج قطري كامل في الوقت الملائم.

كما وتبين تجربتنا على أرض الواقع أن البعد الفريد من نوعه لمشاركة الأمم المتحدة في المهام الإدارية والأمنية لا يزال مطلوبا أيضا. ويتعين أن تقوم المنظمة بدور حيوي في المحافظة على التقدم المحرز في تيمور الشرقية بهدف إقامة حكومة فعالة وتحقيق الاستقلال التام لأول مرة بعد أربعة عقود من الحكم الأجنبي.

وفي غضون عدة أشهر سيبحث مجلس الأمن في طلب تيمور الشرقية الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وستتهيأ للمجلس، خلال الفترة القادمة، فرصة فريدة لكي يشكل بطريقة إيجابية مستقبل هذا العضو الجديد، وذلك بالتعاون التام مع مواطنيه. وستبذل أيرلندا قصارى جهدها لضمان أن يلبّي وجود الأمم المتحدة، بعد ٢٠ أيار/مايو، على أفضل وجه، المتطلبات التي تلائم حكومة وشعب تيمور الشرقية. ونعتقد بأن هذه هي أفضل طريقة لتوطيد التقدم الذي حققته المنظمة بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية.

السيد ويليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على العمل الممتاز الذي يقوم به وعلى تقريره الذي قدمه في هذا الصباح.

ومرة أخرى توضح الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها في هذا الصباح أن تيمور الشرقية تمضي على الدرب السليم. وأنتهز فرصة وجود الوزير راموس - هورتا لأطلب إليه أن ينقل إلى أعضاء الجمعية التأسيسية إعجابنا بالتقدم الذي حققوه حتى الآن وبالعمل الذي قاموا به في العملية الصعبة لصياغة أول دستور. وفي الوقت نفسه، أحثهم، كما أحث جميع التيموريين الشرقيين المشتركين في العملية السياسية، والأمم المتحدة على مواصلة السير على الدرب الصحيح كي يتم إجراء الانتخابات المقررة في نيسان/أبريل ويتحقق الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو.

وتؤيد الولايات المتحدة تمديد فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى شهر أيار/مايو، حسبما يقترح مشروع القرار الذي نتوقع أن نعتمده في الغد. وفي نيسان/أبريل، وحالما تتضح بقدر أكبر خطط الأمم المتحدة والتطورات السياسية في تيمور الشرقية، ينبغي أن يبدأ المجلس في العمل لإعداد قرار يحدد دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال، الذي ورد ذكره بالفعل في البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

وأؤكد من جديد على دعم الولايات المتحدة لمفهوم بعثة الخلف، حسبما نوقش في تشرين الأول/أكتوبر وذكر بمزيد من التفصيل الموسع في آخر تقرير. وأؤكد، في الوقت نفسه، على أنه لن يكون بمستطاع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولا بعثة الأمم المتحدة الخلف أن تتصدى لجميع التحديات التي تواجه تيمور شرقية المستقلة، من قبيل التحديات التي تواجهها أي دولة نامية إزاء تلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

وجهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ليست بديلا عن عملية تنمية طويلة الأجل، ولا تمثل طريقا مختصرا لها. وقال الأمين العام، في تقريره الأخير، إن يوم الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو، يمثل نقطة بداية جديدة يتعين أن تشكّل فيها المجتمع الدولي وتيمور الشرقية المستقلة نوعا جديدا من الشراكة. ونتطلع إلى الوقت الذي تقيم فيه

تيمور الشرقية علاقات طبيعية مع المجتمع الدولي وتتحمل المسؤولية عن جميع شؤونها، في سياق تقليص دور حفظ السلام وفي إطار التنمية التقليدية المتزايدة. ولكي يتحقق ذلك، يتعين أن تتعامل الأمم المتحدة ويتعامل التيموريون الشرقيون مع مجموعات كبيرة من المانحين الثنائيين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان إنشاء آليات الدعم الملائمة الأخرى، وذلك في الوقت الذي يتم فيه تقليص التدابير الاستثنائية التي تمول من مخصصات عمليات حفظ السلام بدرجة تدريجية في السنتين القادمتين.

ولا بد أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في هذه العملية وذلك بتقليص عدد أفراد البعثة حسب الجدول المحدد وفي الموعد الذي حددته لنفسها من الآن وحتى يوم الاستقلال، وأثني على السيد فييرا دي ميللو لقيامه بذلك بطريقة جيدة. ولا بد أن تقوم المنظمة بذلك عن طريق التخطيط بعناية للانتقال من قوام البعثة الخلف لدى الاستقلال إلى هدف عدم تقديم أي دعم مالي لحفظ السلام بحلول منتصف عام ٢٠٠٤.

ونرحب بالجهود المبذولة حاليا لتخفيض عدد أفراد القوات العسكرية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى ٥٠٠٠ فرد بحلول شهر أيار/مايو، ونؤيد الخطط الرامية إلى تقليص حجم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ومواصلة التركيز على أعمال الشرطة التنفيذية وزيادة العمل الهام المتمثل في تدريب جهاز شرطة تيمور الشرقية. ويُعد التقدم المحرز بصدد إنشاء جهاز شرطة تيمور الشرقية وقوة الدفاع مثالا على تقدم تيمور الشرقية نحو الاعتماد على الذات، ونقل المسؤوليات التنفيذية إلى سلطات تيمور الشرقية في أسرع وقت ممكن.

وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة دعمها الثنائي لتيمور الشرقية، فضلا عن الدعم الذي تقدمه في إطار الأمم المتحدة. ونتطلع أيضا إلى العمل مع تيمور شرقية مستقلة لمساعدتها في تطوير أنشطة الاضطلاع بمشاريع والأنشطة التجارية التي تتسم بأهمية بالغة لتحقيق رخائها. ونتطلع إلى الاستقلال، لا بسبب بعض الاحتفالات، لأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من الأعمال للاحتفال لفترة طويلة، ولكن لأن التقدم الذي أحرزته تيمور الشرقية هو في الحقيقة إنجاز تاريخي.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بالنص الذي قمت بإعداده، أود أن أبدي بعض الملاحظات الأولية.

لقد بدأنا مناقشاتنا هذا الصباح في هذه القاعة بعقد جلسة هامة جدا مع السيد كارزاي، رئيس السلطة المؤقتة في أفغانستان.

وليس سرا أن الأمم المتحدة تواجه تحديات رهيبة في أفغانستان لا يدري أحد منا كيف ستكون نتائجها. وأذكر هذا لأننا إذا نجحنا بالفعل في تيمور الشرقية بعد ما واجهناه من تحديات خطيرة متعددة منذ عامين، فإن هذا النجاح في ركن من أركان آسيا، أي في الركن الجنوبي الشرقي، سيتكرر فيما نرجو ويُسهم أيضا في نجاح مهمة أخرى، لعلها في الواقع أشد من هذه ضخامة، وهي المهمة التي نضطلع بها في أفغانستان.

ونريد بالطبع أن ننضم أيضا إلى زملائنا في الإعراب عن التقدير لأستراليا للإسهام الذي قدمته في تيمور الشرقية، ونعرب بالتأكيد عن ترحيبنا بالكلمة الهامة التي ألقاها رئيس وزرائها حين خاطبنا اليوم.

كما نرحب خاصة بوجود السيدة ليز أوكونيل، وزيرة الدولة في أيرلندا، بيننا لأن مساهمات أيرلندا في تيمور الشرقية كانت أيضا مثالية.

ونود أن نبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره الممتاز. فهو شامل بقدر ما هو مفصل، ويعطي فكرة مقنعة عما يكون عليه الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في المستقبل. ونرحب بعودة الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميللو، والوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون الخارجي لتيمور الشرقية، خوسيه راموس - هورتا، إلى المجلس. ونشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، والتي اتسمت كعادته بالنظر الثاقب والفائدة. ونحن على ثقة من أن إحاطة السيد راموس - أورتا ستكون على نفس القدر من الرصانة والنفع. وقد يكون من المفيد في الواقع أن يرد على بعض التعليقات التي أبديت هذا الصباح، كجزء من حوار ينبغي لنا إجراؤه مع التيموريين الشرقيين في معرض الخطوات المؤدية إلى الاستقلال.

ونؤيد تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تأييدا كاملا. وتيمور الشرقية اليوم، وهي تقف على مشارف الاستقلال، نموذج طيب للغاية لما يمكن للأمم المتحدة تحقيقه. والواقع أن إنجاز الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مدهش بأي مقياس من المقاييس. بل إنه يصعب العثور على نظير تاريخي جيد له. فقد أعانت الأمم المتحدة في أقل من ثلاث سنوات على استعادة السلام والأوضاع الطبيعية من نقطة الصفر إلى أراض عانت التدمير، وتولت بالرعاية حكومة تيمورية شرقية ناشئة، وأقامت عملية ديمقراطية شهدت إجراء انتخابات سلمية وناجحة لأول جمعية تأسيسية لهذا البلد. ولهذا السبب، يجب علينا أن نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام السيد كوفي عنان، والتي يبذلها بطبيعة الحال صديقنا العزيز سيرجيو فييرا دي ميللو، فضلا عن جهود الإدارة الانتقالية وكل من عملوا دون كلل على الوصول بتيمور الشرقية إلى حيث هي اليوم.

غير أن من الواضح أن أمام الأمم المتحدة عملا لم ينته بعد في تيمور الشرقية، ويسرني أن رئيس الوزراء الأسترالي قد أبدى أيضا هذه الملاحظة. فبالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ما زال جزء كبير من ولاية الأمم المتحدة ينتظر الإنجاز. وقد ذكر الأمين العام في آخر تقرير له أن:

> "الهشاشة النسبية للدعائم السياسية لهذا البلد الجديد، وضآلة خبرته المهنية والإدارية، وانعدام آليات أمنية مستقلة قوية، وحداثة عهده بالتنمية الاقتصادية، كل ذلك يعني أن تيمور الشرقية ستظل بحاجة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي بعد الاستقلال بفترة طويلة، بهدف كفالة الاستقرار وتحقيق إمكانات التقدم التي تمت تهيئتها على مدى العامين الماضيين". (S/2002/80، الفقرة ٤)

لذلك فإن استقلال تيمور الشرقية لا يمثل نهاية تدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. بل يؤذن على العكس من ذلك ببدء مرحلة جديدة هامة من اشتراك الأمم المتحدة، مرحلة يجب فيها أن تؤمّن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل دائم ما تحقق من مكاسب.

ولا يقصد أحد بالطبع أن يطول بقاء الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أكثر مما ينبغي. ونرى بالفعل أن تيمور الشرقية بحاجة إلى استراتيجية جيدة للخروج. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكفل استمرار النجاح لأعمالها المحمودة في تيمور الشرقية ما لم تلتزم دولها الأعضاء التزاما كاملا بسلاسة التحول ونجاحه. فما أسهل الاستسلام للاقتناع الخاطئ بأن على الأمم

المتحدة فض اشتباكها بأسرع ما يمكن لمجرد أن الحالة في تيمور الشرقية تبدو الآن مستقرة. وهذه نظرة بادية السذاجة والخطر. وثمة أمثلة كافية في التاريخ القريب تنذرنا بأخطار التعجل في عمليات الانسحاب، منها أفغانستان على سبيل المثال، التي كانت موضوعا لجلستنا الأولى صباح اليوم، ومنها الصومال.

وإذا ما تدهورت الحالة في تيمور الشرقية نتيجة لتعجل الأمم المتحدة في الرحيل، فسنجد من جديد أن الوقاية كانت ستتكلف أقل كثيراً من العلاج. فلم يتأت ما حققته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، كما بيّنت في اجتماعنا السابق بشأن هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، إلا من خلال التفكير المتروي والأحكام المتبصرة والعمل الشاق والتفاني والالتزام. وأود أن أؤكد مجددا كذلك أنه ينبغي علينا ألا نأخذ هذا النجاح على عواهنه، لأنه قصة مدهشة وربما تكون استثنائية. لذلك تتمثل مهمة المجلس في أن يستمر في اتخاذ القرارات السليمة لكي يضمن اليوم إنجاز المهمة في تيمور الشرقية على وجهها الصحيح، حتى لا يضطر غدا للعودة إليها.

وسيكون لكيفية تعامل الأمم المتحدة مع تيمور الشرقية بعد الاستقلال عواقب بعيدة المدى بالنسبة لمنطقتنا بوجه عام. فمستقبل تيمور الشرقية ومستقبل منطقتنا متشابكان تشابكا لا ينفصم. ومن ثم فإن تيمور الشرقية في نظرنا وفي نظر الآخرين من أبناء هذه المنطقة ليست مجرد بند تجريدي من بنود جدول الأعمال، بل هي مسألة ذات أهمية استراتيجية حيوية ومباشرة. ويمكن لتيمور الشرقية إذا تمتعت بالاستقرار أن تسهم في استقرار المنطقة وأمنها وإكمال الجهود التي تبذلها المنطقة للسيطرة على المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها. ونخطئ لو تركنا تيمور الشرقية تتعرض لخطر أن تصبح دولة منهارة. فالثمن الذي ينطوي عليه ذلك لكل من تيمور الشرقية والمنطقة برمتها فادح للغاية. وقد سلم المجلس بضرورة وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال وأكد هذه الضرورة. ويجب عليه الآن أن يحافظ على ذلك الزخم وأن يضيف إليه لضمان فعالية الأمم المتحدة في الوفاء بالتزامها إزاء الاضطلاع بمسؤولياتها في تيمور الشرقية.

وقد عرض الأمين العام مجموعة من التوصيات فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة الخلف في تيمور الشرقية، وأقر المجلس بصفة عامة تلك التوصيات في بيان رئاسي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبتجديد ولاية الإدارة الانتقالية، الذي عملت في الإعداد له المملكة المتحدة وسنغافورة كما قال السفير إلدون، والذي أرجو أن يوافق عليه بسهولة هذا الأسبوع، نتطلع الآن إلى مقترحات أكثر تحديدا يقدمها الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة لمتابعة حفظ السلام وإلى مناقشة مستفيضة لهذه المقترحات في الوقت المناسب.

وأخيراً، أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى نقطة صغيرة طرأت خلال مناقشة المجلس بشأن تيمور الشرقية يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وأعني المناقشة بين فرنسا وسنغافورة في هذا الصدد. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن فرنسا وسنغافورة قد تبادلتا الآراء بشأن مساهمات كل منا في تيمور الشرقية. واتفقنا على أن بلدينا قد أسهما بقدر كبير في هذا الإقليم، سواء في الأيام الأولى للقوة الدولية في تيمور الشرقية أو في فترة الإدارة الانتقالية. واتفقنا أيضا على أن لفرنسا وسنغافورة مصلحة مشتركة في كفالة أن تصبح تيمور الشرقية قصة من قصص النجاح الحقيقي للأمم المتحدة. وستتضافر فرنسا وسنغافورة في العمل عن كثب لتحقيق هذه الغاية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء ان أرحب في المجلس مرة ثانية بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو والسيد خوسيه راموس – هورتا. وقد أعجبنا إعجابا شديدا بكل ما اضطلعا به من أعمال. ويبدو لنا أن تيمور الشرقية تسير على الطريق السليم بالرغم من التحديات.

ونرى من البوادر المطمئنة للغاية الاستمرار في إحراز التقدم. فالأمم المتحدة تقترب أكثر فأكثر من تحقيق الأهداف التي وضعها المجلس في قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩)، ويجري تخفيض حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وفقا للجدول المحدد. بيد أنه ما زال أمامنا شوط نقطعه، ولذلك فمن المطلوب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لتعزيز الأمن والاستقرار على الأمد الطويل.

إن تيمور الشرقية بصدد التحوّل إلى بلد مستقل.

وهذا يفرض على قيادتها تحديات جسيمة. وأثناء مؤتمر المانحين الذي انعقد في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تشجعنا لرؤية الحكومة الانتقالية تقوم بدور الريادة في المناقشات، مدللة بكل وضوح على ملكيتها للعملية. ونحن نثق في خططها واستراتيجياتها لإدارة تيمور الشرقية المستقلة.

ووضع مسودة الدستور جار على قدم وساق، وكلنا ثقة بأن المشاورات الشعبية ستسهم إسهاما إضافيا في وثيقة تنشئ دولة ديمقراطية وحدوية ترتكز على سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نيسان/أبريل، فإننا مقتنعون بأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأهالي تيمور الشرقية سيحرصون على أن تتم هذه الانتخابات بطريقة شفافة وسلمية.

وكما أكدنا أكثر من مرة، فإن النرويج تعلق أهمية كبرى على حفز الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص بالمسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة. وبالتالي فإننا نرحب بالإدانة الأولى التي أصدرها، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة، ضد جرائم ارتكبت ضد الإنسانية، والتي تظهر بوضوح أن مقترفي هذا النوع من الجرائم لن يفلتوا من العقاب.

وثمة تطور ميمون آخر، هو تدشين لجنة الحقيقة والمصالحة في مطلع هذا الشهر. وكما شهدنا في مجتمعات أخرى في مرحلة ما بعد الصراع، فإن البحث عن الحقيقة والمصالحة ليس بالخيار الهين، ولكنه تحد ضخم. ومع ذلك، فهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما بصورة حرة وأصيلة واستهلال المستقبل كأمة متحدة. وبالنظر إلى القيود المالية التي يعانيها الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة ولجنة الحقيقة، ستنظر حكومتنا في إمكانية توفير أموال إضافية لهاتين العمليتين.

كما نرحب بتعيين الحكومة الإندونيسية مؤخرا ١٨ قاضيا للعمل في المحاكم المخصصة للجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩. ونحن نتوقع أن تبدأ المحاكمات عما قريب حتى يمكن إعمال العدالة للتيموريين الشرقيين بصورة كاملة وشاملة. واسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادتنا لملاحظة أن العلاقات الثنائية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا آخذة في التحسن، فهذا أمر حاسم لتحقيق التنمية المزدهرة والاستقرار الطويل الأمد في المنطقة.

وبالإضافة إلى المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة من خلال البعثة الخلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ستحتاج تيمور الشرقية إلى مساعدات إنمائية ثنائية في السنوات الحاسمة التي تعقب الاستقلال. ونحن على

استعداد للمشاركة بنصيبنا في هذا الصدد، ونحث المانحين الآخرين على الوفاء بالالتزامات التي أعلنوها أثناء مؤتمر أوسلو للمانحين.

ويثير إعجابنا العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومة الانتقالية، لتطوير استراتيجيات مالية وإنمائية مستدامة للأمة الجديدة. وهذه خطوات حاسمة تستهدف النهوض بخروج سلس للأمم المتحدة من تيمور الشرقية، وتعزيز الاستقرار طويل الأجل. وأثناء اجتماع أوسلو، حثت الحكومة الانتقالية المانحين على توفير الدعم للميزانية، للسنوات ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. والنرويج تقر بالحاجة إلى هذا الدعم، وكلنا ثقة بأن الحكومة ستحدد الطرائق المطلوبة على الجانب المتلقي.

وكما ذكرنا من قبل، فإن النرويج تؤيد توصيات الأمين العام فيما يتعلق ببعثة خلف تتكون من عناصر عسكرية ومدنية وعناصر للشرطة المدنية، وتمول من الاشتراكات المقررة. ونحن نتطلع إلى المشاركة، في ربيع هذا العام، في مناقشة أكثر تعمقا بشأن التحديد الدقيق لولاية البعثة الخلف وحجمها.

واسمحوا مرة أخرى أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام وممثله الخاص على العمل الممتاز الذي تم إنجازه حتى الآن في تيمور الشرقية. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. كما نتطلع بشغف إلى أن نكون حاضرين في الاجتماع الأول للمانحين الذي سيعقد في ديلي، وفي الاحتفال بالاستقلال المحدد له يوم ٢٠ أيار/مايو من هذا العام.

السيد أغيلار زينسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): وأنا أيضا أضم صوتي إلى عبارات التقدير الموجهة إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وبصفة خاصة على الإحاطة والتقرير الممتازين اللذين قدمهما لنا عن عملية الاستقلال في تيمور الشرقية، وعن مشاركة ووجود الأمم المتحدة في ذلك البلد بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأود أيضا أن أقر وأرحب بحضور السيد خوسيه راموس - هورتا، الوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية. ويعرب بلدي أيضا عن تقديره لمشاركة الأونرابل جون هوارد رئيس وزراء استراليا في هذه المناقشة، كما نرحب بحضور السيدة ليز أو دونيل، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في أيرلندا.

وننضم كذلك إلى كل من أعربوا، على هذه الطاولة وخارجها، عن آرائهم تأييدا للإبقاء على التعاون الدولي من أجل توطيد عملية السلام التي ستفضي إلى بزوغ الدولة المستقلة الجديدة التي تتسق وإرادة شعب تيمور الشرقية. ويحق للمجتمع الدولي وهذا المجلس أن يبديا عظيم فخرهما وسرورهما عندما تنضم تيمور الشرقية في أيار/مايو المقبل إلى الأسرة الدولية كأمة مستقلة.

ولكننا نعتقد أن الأشهر التي تسبق إعلان الاستقلال رسميا تظل حاسمة بالنسبة لضمان الاستقرار والأمن لهذه الدولة الجديدة، وخاصة بالنسبة للانتخابات الرئاسية التي ستجري في نيسان/أبريل المقبل. ومن ثم، نعتقد أن دور إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أساسي للحفاظ على استقرار هذه العملية، وتحاشي حدوث أية متاعب على المسرح السياسي.

والمكسيك ترحب بالتقدم الذي حققته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في إرساء الأسس السياسية لدولة جديدة. ونثني على إسهام تلك الهيئة في المصالحة الوطنية، والمساعدة التي قدمتها لإنشاء الآلية التنفيذية التي تمكن من قيام إدارة جديدة. وسيادة القانون، وإدارة العدل، واحترام حقوق الإنسان، وأمن الحدود، والنهوض بعملية المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين في ظل ظروف من الأمن والكرامة، كلها

مسائل لها أهمية خاصة، وتتطلب الدعم الدولي، واهتماما ذا أولوية من الحكومة الجديدة. وهذا الدعم الدولي، في اعتقادنا، ينبغي أن يستمر تحت قيادة الأمم المتحدة.

وازدهار الدولة الجديدة سيعتمد إلى حد بعيد على مدى الكفاءة والتصميم والأمانة التي سيتم بها إدارة العدالة وقمع أعمال العنف والجرائم في تيمور الشرقية والمعاقبة عليها.

إننا نؤيد توصيات الأمين العام، الواردة في تقريره (S/2002/80)، سواء المتعلقة بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أو المتعلقة بإعادة تشكيلها. وننتظر باهتمام كبير الاقتراحات التفصيلية التي سيقدمها الأمين العام كوفي عنان بالنسبة للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية. ونعتقد أنه ينبغي أن يتواصل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد إعلان استقلالها، بغية المحافظة على العناصر الأساسية الثلاثة الواردة في أولويات الأمين العام: العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، وبالطبع العنصر المدني لدعم عملية الانتقال إلى الإدارة الحكومية الجديدة.

وينبغي أن يتم إنجاز كل ذلك في فترة زمنية ملائمة بحيث لا يتعرض للخطر ما تم تحقيقه من استقرار وتقدم.

ونكرر التأكيد على تأييدنا للرأي الذي يدعو إلى وضع البعثة الخلف على أساس المبدأ القائل بأن المسؤوليات التنفيذية يجب أن تنتقل إلى سلطات تيمور الشرقية بمجرد أن يصبح ذلك أمرا ممكنا وذلك من خلال العملية الجارية لتقييم أنشطة البعثة وتقليص حجمها خلال فترة عامين تبدأ من يوم الاستقلال.

وترى المكسيك أنه بالإضافة إلى أخذ آراء سلطات تيمور الشرقية في الاعتبار، لا بد أيضا من التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال فترة إعادة تشكيل المؤسسات قبل الاستقلال وبعده. ولكي نضمن نجاح استراتيجيات للخروج، لا بد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار آراءهم جميعا بالنسبة لخفض عدد القوات والحالة السائدة على الصعيد الميداني. وأملنا أن تسهم تلك البلدان بخبرتها في تدريب أفراد شرطة تيمور الشرقية كيما نضمن تهيئة بيئة أكثر أمنا.

وترى المكسيك أيضا أنه لا بد من مواصلة الحوار الوثيق بين السلطات الجديدة في تيمور الشرقية وإندونيسيا. ولا بد من إحراز تقدم في حسم القضايا المعلقة، مثل ترسيم الحدود بما في ذلك الحدود البحرية، ومكافحة الجريمة عبر الحدود، ووضع إطار للتعاون السياسي والاقتصادي والتعليمي بما يعزز الصداقة بين الدولتين.

وفي هذا السياق، ترحب المكسيك بإنشاء محكمة مخصصة لحقوق الإنسان في إندونيسيا للتعامل مع الانتهاكات التي حدثت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. وقد تجلت الإرادة السياسية لرئيسة جمهورية إندونيسيا في قرارها بتعيين ١٨ قاضيا سينضمون إلى القضاة الـ ١٢ الذين أوصت بتعيينهم المحكمة العليا الإندونيسية. وأملنا أن يسير العمل في محكمة حقوق الإنسان بالسرعة التي يقتضيها الوضع هناك.

ومثلما قال آخرون في جلسة اليوم، تتيح مسألة تيمور الشرقية مثالا من أنصع الأمثلة على إمكانية تشكيل شراكة استراتيجية متكاملة لحسم أي صراع بما يتمشى مع صون السلم والأمن الدوليين وبما يمكن من إنشاء دولة جديدة، نأمل أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وتعتز بعضويتها. ومما يسّر عملية تواجد الأمم المتحدة كعنصر فاعل بارز في العملية السياسية التي ستتوج بقيام هذه الدولة الجديدة الخبرة الفنية والقدرة التقنية التي اكتسبتها هذه المنظومة المتعددة الأطراف ككل.

ولا بد من تعزيز التعاون بين تيمور الشرقية والمجتمع الدولي من أجل المحافظة على الاستقرار والمساعدة في إزالة الأخطار التي تهدد الأمن الداخلي والخارجي، والأهم من كل شيء النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتيمور الشرقية. إن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، والدعوة التي تحمل لواءها، والتنسيق الذي تضطلع به بمشاركة الدول الأخرى – هي أمور ضرورية لتعزيز الاستثمار العام والخاص في التنمية الاقتصادية لتيمور الشرقية. وستشكل هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تحقيق رفاهة ورخاء المواطنين القاعدة الأساسية للاستقلال وتقرير المصير لتيمور الشرقية، فضلا عن كونها المصدر الحقيقي لقدرتها على البقاء.

وأود يا سيادة الرئيس أن أختتم بياني بتوجيه خالص الشكر لكم – وزير الشؤون الخارجية لموريشيوس – على الطريقة الممتازة التي وجهتم بها أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالسيد خوسية راموس – هورتا وأن أطلب منه نقل تحياتنا إلى الممثلين الآخرين لشعب تلك الدولة الوليدة، التي نأمل أن تصبح في وقت قريب جدا عضوا في الأمم المتحدة. كما أعرب عن شكري الخاص للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، ليس لعرضه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2002/80) فحسب، بل أيضا للعمل الرائع الذي ما برح يقوم به هو والفريق العامل معه في تيمور الشرقية. إن عملهم هذا هو في الواقع الأساس الذي قام عليه النجاح الذي نحتفل به جميعا اليوم.

إن بلغاريا، بوصفها من الدول المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيلقيه في وقت لاحق اليوم ممثل إسبانيا، التي تتولى الرئاسة الحالية للاتحاد. وأود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات الموجزة للغاية بصفتي الوطنية. أولا، ترحب بلغاريا بالنجاح الذي لا يرقى إليه شك الذي حققته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور الشرقية. فقد أصبح ذلك البلد بديمقراطيته الوليدة يسير على الطريق الصحيح. وهذا لا يقلل من الصعوبات الهائلة التي سيتعين عليه أن يواجهها. وقد تكلم آخرون عن هذا الموضوع اليوم. ومن مصادر القلق الحالة الأمنية الهشة ومسألة عودة اللاجئين. إلا أن وفد بلادي لا يخالجه أدنى شك من أنه سيتم في ٢٠ أيار/مايو مولد دولة جديدة وعضو مرتقب في الأمم المتحدة ومما لا شك فيه أن الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ١٤ نيسان/أبريل ستمثل لحظة صدق لهذه الديمقراطية الوليدة. وسوف يشهد يوم ٢٠ أيار/مايو مولد الدولة الجديدة. ويتمثل موقف بلادي في هذا الصدد في أن مشاركة الأمم المتحدة لا يمكن أن تتوقف في ٢٠ أيار/مايو. فالتحديات التي تواجه تيمور الشرقية هي من الضخامة بحيث لا يمكننا أن نتحمل انسحاب المنظمة من ذلك البلد في تلك اللحظة الحاسمة من تاريخه.

وترى بلغاريا أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم المجموعة الكاملة من وكالاتها وقدراتها لكفالة تحقيق نجاح حقيقي في بناء الدولة الجديدة. وفي هذا الصدد نرى أن مقترحات الأمين العام الواردة في مرفق تقريره (S/2002/80) تتسق تماما مع رغباتنا. وهي بالطبع بحاجة إلى زيادة توضيحها قبل الاستقلال.

وتبعا لذلك ستؤيد بلغاريا بشكل كامل مشروع القرار الذي يجري إعداده حاليا. وهنا نشكر وفدي سنغافورة والمملكة المتحدة على العمل الذي يقومان به في هذا الصدد. وسوف نصوت مؤيدين لتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن نبرة المناقشة التي جرت اليوم قد حددها التقرير الأخير للأمين العام بشأن تيمور الشرقية. وإننا نؤيد الفقرات الأساسية والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في التقرير، بما في ذلك التوصية بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لفترة أخيرة مما يفضي بنا إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وإننا نوافق على الاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام بأن شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي لديهما ما يفخرا به، نظرا لكل ما حققاه حتى اليوم. وإننا نثني على العمل الذي قامت به الإدارة الانتقالية والذي تم تحت القيادة الحكيمة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو دي ميللو، وأيضا التقدم المحرز في إقامة دولة في هذا الإقليم من خلال حصول هذه الدولة على استقلالها.

وإننا نرحب بصورة خاصة بإضفاء الإدارة التيمورية على السلطة في هذا البلد وهي من وجهة نظرنا المسار الوحيد لبناء دولة تتسم بالاستقرار والأمن. وبصورة عامة نرى أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور رئيسي في حسم المشكلة في تيمور الشرقية، وينبغي أن نتوخى تطور دور المنظمة في المستقبل فيما يتعلق بالوجود الدولي في فترة ما بعد الصراع في دولة جديدة وليدة. وهنا نتفق تماما مع النهج الذي حدده ممثل الولايات المتحدة. ونعتقد أن تشكيل الوجود الدولي وإطاره الزمني في المستقبل ينبغي تحديده على أساس تحليل الاحتياجات الحقيقية لتيمور الشرقية، وأيضا خطى التطورات في هذه الجزيرة، وأن نأخذ في الاعتبار بصورة كاملة موقف حكومة البلد.

ومن الناحية المبدئية نؤيد الفكرة القائلة بأن استمرارية البعثة المقبلة بشكل عام لا ينبغي أن تتجاوز عامين. وإننا مقتنعون بأننا في محاولاتنا لإقامة دولة مستقلة ينبغي أن نشرك طائفة عريضة من المنظمات والوكالات والهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت ينبغي لجميع الهيئات الإقليمية والمؤسسات التمويلية الدولية وفرادى الدول المانحة دعم جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، والتي ينبغي أن تضطلع بدور تنسيقي في هذه العملية.

ونعتقد أيضا أنه بإنشاء الهيئات والسلطات والمؤسسات الحكومية في تيمور الشرقية، ينبغي تخفيض الوجود الدولي وتقليص حجمه. وكل هذه العمليات، بما في ذلك الانتقال من الإدارة الانتقالية إلى بعثة خلف جديد والوجود الجديد للأمم المتحدة ينبغي أن تكون سلسة ومنظمة بصورة دقيقة، حتى يمكن لإنجازات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أن تستمر بنجاح.

وفي ضوء النقاط التي ذكرتها، نؤيد فحوى التقرير الأخير للأمين العام والأفكار المحددة التي وردت فيه. وإننا نشيد بالعمل الكبير الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة والإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية في تطوير الأفكار المتعلقة بمستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفي هذا السياق، ينبغي أن نلاحظ مرة أخرى أنه لم يقدم لنا تصور موحد وشامل لمستقبل تقديم المساعدة الدولية من الأمم المتحدة لتيمور الشرقية. وإننا نركز على هذه المسألة لأننا مقتنعون بأن أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مستقبلا، ستكون بدون ذلك، معتمدة على مجرد الصدفة الجيدة، بدلا من الاستراتيجيات المحسوبة الطويلة الأجل.

ومن الواضح بالنسبة لنا أن اتباع نهج مسؤول إزاء هذه المسألة لا يقتضي الخبرة فحسب، ولكن أيضا التنسيق الوثيق للعمل مع كل الجهات الدولية الفاعلة التي ستقدم مساعدة لتيمور الشرقية. ونحن لا نتكلم عن عمل إضافي يسند إلى أي من هيئات الأمم المتحدة أو المؤسسات الدولية؛

بل نقول إننا بحاجة إلى ضمان تقسيم العمل فيما بينها بصورة جيدة التنظيم ومدروسة، وفقا لاختصاصاتها ذات الصلة.

ونأمل أن تقدم المقترحات المفصلة من الأمين العام إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب – وسيكون مثاليا تقديمها في وقت مبكر من نيسان/أبريل – حتى يتمكن مجلس الأمن بدون استعجال لا موجب له من تحديد ولاية البعثة الجديدة مما يساعد على دعم الخروج بنتيجة سلسة للحالة بعد نيل تيمور الشرقية استقلالها.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أولا أن يشكر ويهنئ السيد دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية على عرضه الزاخر بالمعلومات. وبالمثل يرحب وفدي بوجود رئيس وزراء استراليا، الأونرابل جون هوارد صباح اليوم في هذه الجلسة؛ ونود أن نشكره خصوصا على بيانه الهام، الذي يعكس مساهمة بلده التي لا تقدر بثمن في تنمية تيمور الشرقية.

ويود وفدي أن يرحب ترحيبا خاصا بوزير خارجية تيمور الشرقية. وسينال بلده الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو؛ و٢٠ أيار/مايو هو أيضا اليوم الوطني للكاميرون. ولذا فإن بلدينا سيحتفلان في ٢٠ أيار/مايو. وإذ نترقب ذلك الحدث السعيد، فإن الكاميرون وهي تتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية في الأسرة الكبرى للأمم المتحدة، تود أن تؤكد للوزير رغبتها في إقامة علاقات تقوم على الثقة والتعاون الوثيق مع بلده.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قَبِل مجلس الأمن توصية الجمعية التأسيسية بإعلان استقلال تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ووفدي معجب بالعمل الذي أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ ذلك الحين. وكما يذكر تقرير الأمين العام فإن تقدما هاما قد أنجز في المجال السياسي وإن نتائج ملموسة أحرزت في المهمة المعقدة المتمثلة في إنشاء إدارة عامة لتيمور الشرقية. والحالة فيما يتعلق بالأمن ما زالت تتحسن، ويجري تنفيذ سياسات مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونلاحظ بعض الأمثلة المحددة لهذه الانجازات والنتائج العملية. ويتمثل أولها في إجراء الانتخابات لأول رئيس لتيمور الشرقية المستقلة، وذلك يوم ١٤ نيسان/أبريل.

والحالة الإيجابية الملموسة الثانية تتمثل في إعداد الدستور لدولة جديدة، دستور ينشئ دولة ديمقراطية موحدة، تقوم على سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات.

أما الإنجاز الإيجابي الملموس الثالث، فيتمثل في تعزيز الهياكل الإدارية، لا سيما مع إنشاء مكتب للتفتيش العام، والتدابير التي تتخذ من قبل الحكومة التيمورية للانضمام إلى عدد من الصكوك والمنظمات الدولية بمجرد إعلان الاستقلال.

ويتعلق المثال الإيجابي الرابع بإعادة اللاجئين. والكاميرون ترحب باستمرار هذه العودة. وكما أبلغنا السيد فييرا دي ميللو سلفا، فقد بلغ عدد العائدين حتى الآن ١٩٢ ٠٠٠ عائد، ولم يتبق إلا ٦٢ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية. ونعتقد أنه بغية تشجيع عملية إعادة التوطين، ثمة تدابير حماية ومتابعة لا بد من توخيها وتعزيزها. وفي هذا الصدد، فإنني أشاطر النداء الذي وجهته المملكة المتحدة في وقت سابق.

أما النقطة الإيجابية الخامسة فتتصل بالعلاقات بين تيمور الشرقية وجيرانها. وقد تابعت الكاميرون هذه المسألة بأكبر اهتمام، حيث أن العلاقات المنسجمة بين إندونيسيا واستراليا وتيمور الشرقية تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لهذه

الدولة الفتية. ونشعر بالطمأنينة إزاء المعلومات المقدمة بشأن الاجتماعات التي ستعقد في المستقبل بغية إرساء أسس هذه العلاقات وإمكانية إقامة محفل لجنوب غربي المحيط الهادئ. ونعرب عن تمنياتنا الخالصة بالتوفيق، في هذا الصدد، للاجتماع الثلاثي الأطراف الذي سيعقد في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بين كل من إندونيسيا واستراليا وتيمور الشرقية.

وكما رأينا، فقد تحقق تقدم هام يفضي بوضوح إلى استقلال تيمور الشرقية. ولكن الأهداف التي حددها مجلس الأمن لا تزال بعيدة عن التحقيق تماما. وسيكون من الضروري أن نبقي على عملية حفظ السلام قبل الاستقلال وبعده. ونؤيد في هذا الصدد الحجج البليغة التي ساقها سفير سنغافورة من أجل بقاء الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وقد شرح ببلاغة على وجه الخصوص الشواغل والعواقب التي نخاطر بها في حالة الانسحاب السابق لأوانه.

ونعتقد أيضا أن الإدارة العامة لتيمور الشرقية ما زالت تعتمد في عملياتها وإلى حد كبير على موارد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لذا، ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد السبل التي يمكن أن يستجيب بها لاحتياجات ما بعد الاستقلال، وإلا سيصبح الخفض الكبير للموارد المتاحة لعمل الحكومة سببا لزعزعة الاستقرار. وفي هذا الصدد، نقدر خطة البعثة الخلف للإدارة الانتقالية، التي تتيح الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للسلام لضمان استقرار تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية في مجال التنمية والحد من الفقر، فإننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتها بعثة الإدارة الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع خطط تستهدف تحقيق الإدارة المناسبة لموارد الدولة.

وختاما، تؤيد الكاميرون توصية الأمين العام بأن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي كان نجاحها باعثا على ارتياح المجتمع الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام على النوعية الممتازة لتقريره، ونشيد بالسيد فييرا دي ميللو على العمل الذي أنجزه في إطار بعثة الإدارة الانتقالية.

ويرحب وفدي بحضور السيد جون هوارد رئيس وزراء استراليا في بداية الجلسة، وقد ساهمت بلاده إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام والاستقرار في تيمور الشرقية.

وأود كذلك أن أرحب بالسيد راموس - هورتا الوزير الأقدم للخارجية والتعاون في تيمور الشرقية، وهو من رواد كفاح الشعب التيموري من أجل تقرير المصير.

والنتائج الإيجابية المترتبة على حسم قضية تيمور الشرقية هي لصالح المجتمع الدولي ككل، والأمم المتحدة على وجه الخصوص - والجهود المبذولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية هي، في رأي وفدي، جهود قيمة إلى أبعد الحدود وينبغي تشجيعها.

وبخصوص الجانب السياسي، يرحب وفدي بالمناقشة التي تمت لمشروع الدستور الجديد والموافقة على معظم بنوده، ونأمل أن تنتهي المناقشة في وقتها بغية التمكين من اعتماده النهائي.

ونقدر الحوار الجاري بين كل من تيمور الشرقية وإندونيسيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. كما نشجع استمرار هذا الحوار كيما يتسنى الحسم

النهائي لكافة المشاكل التي لم تحل بعد. وفي هذا الصدد، يترقب وفدي باهتمام نتائج الاجتماعات رفيعة المستوى المزمع عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ويود وفدي أن يعرب عن رغبته في أن تجري الانتخابات الرئاسية وإعلان الاستقلال في نيسان/أبريل و أيار/مايو على التوالي وأن يتم ذلك بصورة سلمية وديمقراطية.

كما يعرب وفدي عن تقديره للإجراءات التي تم اتخاذها للتوصل إلى حل للمشاكل الإنسانية، ولا سيما مشاكل اللاجئين. وإننا في هذا الصدد نرحب بإنشاء لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة التي لا بد من دعمها.

وفيما يتعلق بالأمن، نلاحظ مع الارتياح أن الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها لا تزال منخفضة. بيد أنه يجب المحافظة على تدابير اليقظة والردع وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والأطفال، يؤيد وفدي الاقتراح المتعلق بالتدخلات المتعددة القطاعات. ونرى أنه يمكن أن تقوم شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنسيق مثل هذه التدخلات، ضمن إطار تكميلي.

ويعد إنشاء لجنة التخطيط في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مبادرة ممتازة. فإن من شأنها أن تعجل بإنجاز الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية. ويعتبر دعم المجتمع الدولي أمرا أساسيا من أجل وضع مدونة للأراضي والممتلكات التي ستمكن من تسوية المنازعات القانونية وتشجع الاستثمار.

ويؤيد وفدي أحكام الفرع الثالث من التقرير المتعلق بالبعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونؤيد بصورة خاصة الفقرة ٧٥ من التقرير ونحث المجتمع الدولي على توطيد الإنجازات السابقة بتقديم الدعم اللازم بالموارد المالية والبشرية.

و نرحب بمواصلة التخطيط الذي تضطلع به فرقة العمل التابعة للبعثة الموحدة في المقر وأفرقة التخطيط الموحدة في الميدان. وسيتيح التنسيق بين هذه الأفرقة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحسين قيام بعثة الأمم المتحدة بالمتابعة بعد الاستقلال.

إن سن القوانين وإنشاء المؤسسات الديمقراطية شيء واحترامها شيء آخر. ولا يمكن تعزيز التقدم نحو الديمقراطية إلا من خلال تنفيذ برامج تعليمية راسخة للتيموريين الشرقيين. وهذا هو سبب قيام وفدي باقتراح تنظيم مؤتمر دولي للمانحين، يفضل أن يعقد قبل إعلان الاستقلال. فإن من شأن هذا الاجتماع أن يعبئ الموارد ويوجهها إلى البرامج التي سبق اختيارها.

ويؤيد وفدي مبادرة الأمين العام التي تبرز أن المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية يجب أن تحول بأسرع وقت ممكن إلى صيغة عادية للمعونة الإنمائية .

وختاما، يوافق وفدي على التوصية المتعلقة بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على النحو المذكور في الفقرة ١٠٤ من التقرير. ونحن ننتظر باهتمام اقتراحات الأمين العام بشأن البعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن شكره للسيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة والمشجعة. كما نرحب بحضور السيد جون هاورد رئيس وزراء أستراليا ونشكره على بيانه الهام. ونرحب كذلك بالوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية، السيد خوزيه راموس – أورتا، لحضوره جلسة المجلس.

منذ الجلسة الأخيرة المعقودة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، تم تحقيق مزيد من التقدم نحو الاستقلال. ولا تزال الإدارة العامة التيمورية الشرقية تضطلع بدور متزايد في إدارة الشؤون اليومية للبلد. وتتطور قوتي الشرطة والدفاع وفقا للخطة المقررة، والبيئة الأمنية آخذة في التحسن.

وبعد أن أعلنت الجمعية التأسيسية أن الإعلان الرسمي للاستقلال سيجري يوم ٢٠ أيار/مايو، أعلن السيد فييرا دي ميللو منذ أيام، أن الانتخابات الرئاسية ستجري يوم ١٤ نيسان/أبريل. ونأمل ونعتقد بأن تجري الانتخابات الرئاسية، مثلما جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في آب/أغسطس الماضي، بطريقة حرة ونزيهة ومنتظمة وأن يقبل الجميع بنتيجتها، الأمر الذي سيتسم بأهمية كبرى بالنسبة للانتقال السلس ومن أجل السلام الدائم والاستقرار بعد الاستقلال.

ونلاحظ مع الارتياح أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في ضوء تطور الحالة، قامت بتخفيض وجودها هناك بطريقة مخططة.

وإننا نقدر الكم الهائل من العمل الذي قام به السيد فييرا دي ميللو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت قيادته في مساعدة شعب تيمور الشرقية على تحقيق الاستقلال. كما نعرب عن إعجابنا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها شعب تيمور الشرقية من أجل التحكم في مصيره.

ومن ناحية أخرى، أشار الأمين العام في تقريره إلى أن الحالة في تيمور الشرقية ليست كلها بالتأكيد سلاما وازدهارا. فهي كدولة أمة، ليس لديها سوى مجموعة محدودة من الخبرات المهنية والإدارية، ولا تزال تعاني من بعض المشاكل الأمنية. ولا تزال تنمية تيمور الشرقية من جميع جوانبها تحتاج إلى المساعدة الدولية. ولذلك، ولكي نكفل استمرار الاستقرار والتنمية في تيمور الشرقية والنجاح في إنجاز بعثة الأمم المتحدة ، لا بد من المحافظة على وجود مناسب في تيمور الشرقية بعد الاستقلال ووضع استراتيجية شاملة ومتطورة للانسحاب. هذا هو توافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي، بما فيه أعضاء مجلس الأمن.

وقد قدم لنا الأمين العام في تقريره وصفا مفصلا للوجود الدولي لما بعد الاستقلال يشمل ثلاثة عناصر: عسكري وشرطة ومدني. كما يقترح إطارا للبعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونحن نرى أن تحليل الأمين العام يستند إلى تقييم موضوعي وأن الاقتراحات عملية، بما أنها تزودنا بأساس سليم لعملنا المقبل بشأن ولاية البعثة الخلف وتكوينها. ونحن نؤيد مقترحات الأمين العام ذات الصلة. كما نوافق على الرأي القائل بأن البعثة الخلف تحتاج إلى كفالة تحويل جميع المسؤوليات التنفيذية إلى سلطات تيمور الشرقية بصورة كاملة دون تعريض الاستقرار والتقدم المحرز للخطر.

وأخيرا، يمكننا أن نوافق على توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وإننا نتطلع إلى ما سيقدمه الأمين العام من أفكار محددة وتوصيات بشأن البعثة الخلف.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر للبيان الذي أدلى به صباح اليوم في هذه القاعة دولة السيد جون هوارد رئيس وزراء أستراليا. ولقد كانت أستراليا في مقدمة المؤيدين لعملية الاستقلال في تيمور الشرقية. ونحن جميعا نعترف بهذا.

ونرحب أيضا بالسيد خوزيه راموس – أورتا وبوزيرة أيرلندا ليز أودونل. كما نعرب عن امتناننا

للمعلومات التي قدمها السيد فييرا دي ميللو الذي نهنئه مرة أخرى على العمل الذي قام به.

وأخيرا، أود أن أعترف بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا من أجل التعاون بصورة بناءة في حل المشاكل في تيمور الشرقية. ونعرب عن رغبتنا في أن تتمكن إندونيسيا وتيمور الشرقية من تطوير علاقات الجوار لما فيه فائدة البلدين.

واستمعنا صباح اليوم في هذه القاعة إلى السيد حميد كرزاي، رئيس الإدارة المؤقتة في أفغانستان. وبعد إجراء جميع التغييرات الضرورية، أعتقد أنه يمكن الانخراط في خط معين متواز بين دور مجلس الأمن والمجتمع الدولي في العمليات السياسية لكل من الحالتين. وكلتا الحالتين محط انتباه المجتمع الدولي، وهناك توقعات ضخمة بأن المستقبل القريب سيحقق في كل من الحالتين رفاه السكان وازدهارهم واستقلالهم. وقد مرت الحالتان بعملية تحول اضطلع فيها مجلس الأمن بدور حاسم. وهناك آمال في مستقبل أفضل تنبع في الحالتين من التخلص من العنف. والحالتان تمثلان توقع ما يمكن للمجتمع الدولي أن يؤديه وما ينبغي أن يؤديه لكي يهيئ عالما أفضل.

وقد بدأ العد التنازلي في تيمور الشرقية. وقررت الجمعية التأسيسية أنه ينبغي إجراء انتخابات مباشرة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لاختيار أول رئيس لتيمور الشرقية، أي بعد مجرد ٧٣ يوما من اليوم. وانتهت الجمعية التأسيسية من عملية النظر في مشروع الدستور. وبالتالي اختير ٢٠ أيار/مايو تاريخا لاستقلال تيمور الشرقية. وسيحظى ذلك الاحتفال بحضور عديد من الرؤساء ورؤساء الدول. والأمين العام كوفي عنان أيضا، مما يؤكد الأهمية العظمى لهذه المناسبة ومضمونها التاريخي الحقيقي. وأود أن أقترح أن نبحث عن آلية تمكن مجلس الأمن من أن يكون ممثلا في ذلك الاحتفال من خلال رئيسه، الذي سيكون في ذلك الوقت سنغافورة، أو عن طريق حضور عضو من أرفع أعضاء المجلس مقاما.

وتبعا لتوصيات الأمين العام في التقرير المعروض علينا، قرر أعضاء المجلس انتظار تقريره التالي قبل أن يبتوا في مسألة البعثة الخلف. ومع ذلك، أود أن أدلي ببضعة تعليقات بناء على رأينا في هذا الموضوع.

أولا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال بغية توطيد العملية وعدم الإضرار بالعمل الممتاز الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة في إعداد الإدارة الجديدة لتيمور الشرقية. وثانيا، نؤيد العناصر الأساسية لخطة البعثة الخلف، التي تقترح استمرار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد إجراء التخفيض الواجب عليها، بما في ذلك العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية وعنصر مدني بسيط ومجموعة من الخبراء لتقديم المساعدة إلى الإدارة الجديدة في تيمور الشرقية. ومن الواضح أنه لا بد للإدارة الجديدة أن تتسق مع هذه المقترحات.

وثالثا، نود أن نؤكد أن جميع المسؤوليات العملية يجب أن تنقل إلى سلطات تيمور الشرقية، مع المراعاة الواجبة لعدم الإضرار بالاستقرار وبالتقدم اللذين تحققا. وهذه مرحلة حرجة. وسيكون من الضروري توخي اليقظة وتقييم كل خطوة بغية تحاشي أية انتكاسات في العملية.

وأخيرا، نكرر القول إنه لا يمكن أن تكون هناك مصالحة كاملة ما لم يحاكم المسؤولون عن الفظائع التي ارتكبت. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب إحراز النجاح دون أي تأخير.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كنت أقول الآن لجاري وصديقي، السفير فرنكو، إنه قال ما كنت أريد

أن أقوله. أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على قيامكم هذا الصباح بتنظيم مناقشتين تشكلان رمزين هامين للدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في مساعدة الشعوب التي تواجه مشاكل عسيرة على تأكيد حقوقها وتحقيق طموحاها. ومن حسن الحظ أننا أجرينا هاتين المناقشتين الواحدة بعد الأخرى هذا الصباح. ولا أود أن أضيف المزيد إلى هذه المقارنة، فقد قال السفير فرنكو ذلك بالاسبانية ووضح النقطة على نحو أفضل مما كان يمكنني أن أقوله بالفرنسية.

وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديرنا لحضور رئيس الوزراء جون هوارد على هذه الطاولة، وأشيد بالدور الذي اضطلعت به استراليا طيلة هذا العمل العظيم في تيمور الشرقية منذ الأيام الأولى للقوة الدولية في تيمور الشرقية. وكالحال في الجلسات السابقة. أود أن أعرب عن الترحيب الحار بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وأشكره على إحاطته الإعلامية الدقيقة والواضحة كالعادة. فقد تضمنت بشكل كامل العمل الممتاز الذي اضطلعت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ظل قيادته الملهمة والفعالة.

وأود أيضا أن أرحب مرة أخرى بالغ الترحيب الحار والودي على هذه الطاولة بصديقنا خوسيه راموس - هورتا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية. إن نجاح الانتقال إلى الاستقلال مدين بالكثير له، إذ أنه في الواقع كان - ولا يزال - وراء إدماج تيمور الشرقية المستقلة مستقبلا ضمن البيئة الإقليمية. ففي ظرف أشهر قليلة فحسب، رأس بنجاح عملية تطبيع العلاقات مع حكومة إندونيسيا، وبصفة خاصة العلاقات مع الرئيسة ميغاواتي.

وفي وقت لاحق من هذه المناقشة، سيُدلى ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد فرنسا ذلك البيان تأييدا كاملا، وحيث أننا من أواخر المتكلمين في هذه المناقشة، فسأقتصر على الإدلاء ببضعة تعليقات.

تجري مناقشة اليوم في منعطف هام في تاريخ تيمور. وستواصل إدارة الأمم المتحدة ولايتها حتى ٢٠ أيار/مايو، وهو يوم الاستقلال. وسيتخذ قرار غدا لهذا الغرض. وبالتالي تؤكد الإدارة ما جرى الترحيب به بالإجماع على أنه إحدى قصص النجاح العظمى في تاريخ الأمم المتحدة.

لقد اضطلعت إدارة الأمم المتحدة على نحو مثالي بمختلف عناصر ولايتها. ويجري الانتقال السياسي والإداري بأسلوب سلس؛ كما يجري الآن إرساء الأمن في جميع أنحاء الإقليم؛ وتسير حاليا عملية المصالحة على نحو جيد؛ وأخيرا، فإن ظروف الانتعاش الاقتصادي متوفرة الآن، وتشهد الأرقام الأولى على ذلك. ولكن تاريخ تيمور الشرقية لا يتوقف هنا، بطبيعة الحال. فهناك قصة نجاح أخرى لم تكتب بعد، تتعلق بفترة ما بعد الاستقلال. وسيكون منطق هذه الفترة مختلفا، كما أكد الأمين العام في الفقرة ١٠١ من تقريره:

> ”نرى أهمية أن تأخذ المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية شكل المساعدة الإنمائية العادية حالما تتوافر الشروط اللازمة“.

والشكل الذي يتخذه الوجود الدولي في المستقبل رُسمت خطوطه العريضة إلى حد كبير. ويبدو مرضيا، بوجود إطار زمني مدته عامان، ووجود مدني يرتبط ببعض الاحتياجات الرئيسية للإدارة التيمورية، ووجود عسكري يعاد تنظيمه تدريجيا بحيث يلبي احتياجات التيموريين على أفضل وجه، وقوامه ٠٠٠ ٥ رجل يوم الاستقلال، ولا شك في أنه سيصبح بعد ذلك بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ رجل.

كل هذه المسائل ستعالج في التقرير المقبل للأمين العام، المقرر أن يصدر في نيسان/أبريل عقب الانتخابات

الرئاسية في تيمور الشرقية. وبعد ذلك، سيتخذ مجلسنا قرارا له أهمية خاصة لأنه سينشئ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ونرى من المستصوب في هذا السياق، أن يجري مناقشته التالية في وجود ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما حدث مرارا في الماضي.

وينبغي إنشاء مشاركة سياسية، أولا، مشاركة بين هيئات الأمم المتحدة، وفيها تقوم الجمعية العامة بدور هام في صياغة استراتيجيات بناء السلام، وثانيا، شراكة بين مجلس الأمن وبين البلدان المساهمة بقوات التي يجب أن تستشار على الوجه اللائق وفقا للصيغة الابتكارية الواردة في القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفي جلسات سرية للمجلس؛ وأخيرا، شراكة بين مجلس الأمن وبين أصحاب المصلحة الآخرين، ومن بينهم مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومصرف التنمية الآسيوي، والمانحين الثنائيين والشركات الخاصة. ولا بد من أن ننشئ شراكات عالمية، وفقا لرغبات الأمين العام كوفي عنان.

وخلاصة القول، في الختام، إنه علينا جميعا أن نواصل جهودنا حتى نضمن أن تكون تيمور الشرقية وأن تظل، مثالا طيبا على النجاح في إنشاء دولة وفقا لرغبات شعبها وبدعم حاسم من المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لموريشيوس.

لقد أظهر البيان الهام الذي أدلى به صباح اليوم رئيس وزراء كمنولث استراليا الأونرابل جون هوارد، الاهتمام الذي يوليه هذا الجار لتيمور الشرقية لمستقبلها. واسمحوا لي، بالنيابة عن حكومتي، وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئ السيد راموس - هورتا، الوزير الأقدم للشؤون الخارجية والتعاون، وشعب تيمور الشرقية على ما تحقق من تقدم كبير على الطريق نحو الاستقلال. ونود أن نطمئنه إلى تعاوننا الكامل معه.

وأضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى أيضا في توجيه الشكر إلى السيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا صباح اليوم.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الشديد للأمين العام على تقريره القيّم.

يردد وفدنا ما أعربت عنه الوفود الأخرى من تقدير وارتياح للتطورات الإيجابية في تيمور الشرقية. ونحيي الممثل الخاص للأمين العام على قيادته المتميزة. وتستحق جهوده النموذجية وعمله الممتاز منا الامتنان والمديح. كما نعبّر عن امتناننا لجميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على ما قاموا به من جهود لإعداد الدولة الحديثة المولد للانتقال السلمي السلس إلى الاستقلال.

وتستحق الأمم المتحدة بجدارة كل التحية على هذا النجاح التاريخي. لقد انتهى الماضي الأليم، ولا بد أن يشعر شعب تيمور الشرقية بارتياح عميق وهو يفكر في أن سعيه لتقرير المصير كان مشروعا ولا جدال حوله. وعلينا الآن أن نتطلع إلى المستقبل بأمل وتصميم على أن تظهر تيمور الشرقية إلى الوجود كدولة مكتملة ومستعدة لأن تشغل مكانها الصحيح في المجتمع الدولي وأن ترسم طريقا لرفاه ونماء ورخاء شعب تيمور الشرقية بأسره. وقد ارتبطت موريشيوس ارتباطا وثيقا بالنضال التحرري لشعب تيمور الشرقية. ونرحب بنجاح هذا النضال بإحساس عميق بالارتياح. ويسعدنا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة، أن تنضم إلى أسرة الأمم المتحدة دولة جزرية صغيرة مماثلة لنا في الحجم.

ويسعد وفدي أن يعلم أن الجمعية في صدد النظر في مشروع دستور، سيؤدي بالجزيرة إلى أن تصبح دولة ديمقراطية متحدة ترتكز على حكم القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، وكل المؤسسات التي تعزز قيام حكم مسؤول قابل للمساءلة. ويسعدنا أن نلاحظ أن عملية التيمرة في القطاعين الاقتصادي والإداري تسير أيضا على الطريق الصحيح.

وموريشيوس، شأنها شأن غيرها من الأعضاء، تؤيد تماما توصيات الأمين العام بشأن تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ونظرا للنجاح الذي تحقق حتى الآن، فليس هناك أي مجال للخطأ. وواجب الأمم المتحدة أن تضمن عمل كل شيء لإكمال العملية في الوقت المحدد. وينبغي ألا يعرض أي شيء هذه العملية للخطر. إذا كان لنا أن نعزز مكاسبنا ونحقق الطموحات المشروعة لشعب تيمور الشرقية في إقامة دولته، لا بد أن نضمن أن تكون مرحلة الانتقال سلسة وخالية من العقبات.

وفي هذا المنعطف، تحتاج تيمور الشرقية إلى المساعدة على جميع المستويات من أجل أن تزرع الثقة في الشعب وتشجعه على أن يمضي قدما في تشكيل مصيره ومصير بلاده وفقا لثقافته وتقاليده وتاريخه السياسي. لذلك فمن الضروري للغاية أن تعيد المساعدة الدولية لتيمور الشرقية مستويات التنمية إلى المستوى الطبيعي بأسرع ما يمكن.

لقد ساعدت الأمم المتحدة ومعها الإدارة الانتقالية على مولد أمة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الآن تغذية الأمة الجزرية الصغيرة بغية أن تعمل كدولة قادرة على الاستمرار. وهذه مرحلة حاسمة في التاريخ السياسي لأي بلد، ولا سيما بلد حديث المولد. ولا بد أن نضمن نجاح الدولة الجديدة من خلال المحافظة على الأمن وبناء قاعدة اقتصادية وإدارية مستدامة، على نحو ما ورد في الفقرة ٩٨ من تقرير الأمين العام. ومن الأهمية بمكان أن تواصل تيمور الشرقية الاستفادة لفترة قادمة، وخاصة بعد استقلالها، من مساعدات الأمم المتحدة في شكل خبرة مدنية في مختلف ميادين الإدارة وغيرها من القطاعات.

ويسعدنا أن نعرف أن الانتخابات الرئاسية تقرر إجراؤها في ١٤ نيسان/أبريل. ونأمل أن يستمر النضج الذي ظهر في انتخابات آب/أغسطس سائدا، وأن تحصل الديمقراطية على قوة دفع إيجابية جديدة في تيمور الشرقية.

ولا يمكن أن ننكر أن السلام والاستقرار رهن بمستوى الأمن في أي دولة. وينبغي تجنب مخاطر حدوث عنف سياسي أو إجرامي بأي ثمن. وبالتالي، فمن المهم بالنسبة لوحدات الشرطة السكانية المتسمة بالكفاءة والضباط المشرفين على إنفاذ القانون إقرار القانون والنظام والحفاظ عليهما. ونلاحظ بارتياح أن برامج تدريب الشرطة المدنية إلى جانب قوة الدفاع في تيمور الشرقية يجري التعجيل بها.

ويقدر وفدي أيضا حقيقة أن معدل عودة اللاجئين قد تسارعت وأن ما يقرب من ٧ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى تيمور الشرقية خلال الفترة الماضية، بحيث بلغ إجمالي اللاجئين العائدين ١٩٢ ٠٠٠ عائد. ونأمل أن ينضم قريبا الباقون في المخيمات بتيمور الغربية إلى أشقائهم وشقيقاتهم في تيمور الشرقية المستقلة. ونعتقد أن الصورة الطوعية تحتاج إلى دعم ومساعدة لتأهيلهم ولا بد من إتاحة الفرصة لهم لخدمة وطنهم بأي قدرة مناسبة. ونطالب الوكالات الدولية والمانحين الثنائيين بأن يواصلوا دعم برنامج التأهيل بطريقة مستمرة.

إن الانجاز الملموس والتاريخي الذي تحقق في تيمور الشرقية ما كان يمكن أن يتحقق بغير الدعم المستمر من حكومة إندونيسيا. ونحن نشيد إشادة كبيرة بالحوار المتسق

المستمر الجاري بين إندونيسيا وبين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الذي مهد الطريق أمام التعايش السلمي. ونحيي المبادرات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا بإجراء محادثات على المستوى الوزاري مع الإدارة الانتقالية ومع تيمور الشرقية، بهدف توفير محفل مناسب لتقييم التقدم المحرز والبناء عليه واستكشاف سبل وطرق لتسوية المسائل المعلقة.

وقد أحطنا علما بصدور مرسوم رئاسي في ١٢ كانون الثاني/يناير يتعلق بتعيين ١٨ قاضيا في محكمة حقوق الإنسان المخصصة، والمحادثات التي جرت مؤخرا بين المسؤولين القضائيين في إندونيسيا وتيمور الشرقية بهدف تحقيق التعاون القضائي والقانوني بين الطرفين. ونرحب بالمناقشات الجارية على مستوى لجنة الحدود المشتركة بشأن موضوع خط التنسيق التكتيكي. ونأمل أن تعالج هذه المشكلة في أسرع ما يمكن بما يرضي الطرفين.

ويرحب وفدي بإنشاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة التيمورية الشرقية رسميا يوم الاثنين الماضي. وهذه اللجنة، شأنها شأن لجنة مماثلة في جنوب أفريقيا، ستكون محفلا هاما لتصحيح الأخطاء وتمهيد الطريق أمام إدارة نظيفة. ونرحب بتعيين سبعة مفوضين من تيمور الشرقية ونتمنى لهم كل الخير في مسؤوليتهم الجديدة. ونحن ممتنون للمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على تعهداتهم ونشجعهم على مواصلة دعم اللجنة.

آن الأوان لكي يرسل مجلس الأمن إشارة لا لبس فيها إلى شعب تيمور الشرقية وإلى المجتمع الدولي بأنه لا بد من الإبقاء على وجود للأمم المتحدة بحجم مناسب وقوي ومستمر لفترة عامين من تاريخ الاستقلال بغية ضمان استقرار تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نقر خطة البعثة الخلف التي تنص على استمرار وجود بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة يتم خفض حجمها بالشكل الملائم في فترة ما بعد الاستقلال. والولاية المحددة في مرفق التقرير هي ولاية عملية واقعية.

وما من شك في أن تيمور الشرقية ستنشأ دولة قوية وقادرة على البقاء ومزدهرة بمساعدة المجتمع الدولي، وأنها ستكون مستعدة للنهوض بمسؤولياتها بنفسها بعد رحيل البعثة الخلف.

والآن أباشر مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة إلى السيد خوسيه راموس – أورتا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية.

السيد راموس – أورتا (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لتلك الفرصة لأتشاطر مرة أخرى مع أعضاء المجلس آراءنا بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

وقبل أن أسترسل، أود أيضا ان أسجل وأعرب عن خالص تقديري لوجود رئيس وزراء أستراليا، جون هاوارد، في الجلسة صباح اليوم. ويؤكد وجوده هنا على التزام أستراليا ليس نحو الأمم المتحدة والتعاون الدولي فحسب، بل التزامها أيضا، وعلى وجه الخصوص، نحو شعب تيمور الشرقية. والحكومة والشعب الأستراليان كانا سخيين جدا وملتزمين بطريقة متعددة الأبعاد برفاهة تيمور الشرقية، حيث وفرا لها احتياجاتها المتعلقة بالأمن والرفاهية الاقتصادية والتعمير وإلى آخر ذلك. ولقد تأثرنا كثيرا لأن رئيس وزراء أستراليا قد أعطى من وقته ليكون هنا صباح اليوم.

كذلك نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو ولوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في أيرلندا، السيدة ليز أودانيل، على وجودهما هنا. ونود أن نطلب من وفد أيرلندا أن ينقل إلى الوزيرة خالص تقديرنا، ونطلب من الوفد الأسترالي أن ينقل إلى رئيس الوزراء خالص تقديرنا، على وجودهما.

علاوة على ذلك، ننقل إلى أعضاء المجلس أحر تحيات السيد زانانا غوسمايو؛ والسيد ماري الكاتيري، رئيس الوزراء؛ وأسقفي تيمور الشرقية، المونسينير كارلوس بيلو والمونسينير باسيليو دو ناسيمنتو.

وأود ان أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا الخاص لدور بلدكم طوال السنوات الماضية في دعم كفاحنا من أجل تقرير المصير. ولدينا إعجاب خاص بالطريقة التي نجحت بها موريشيوس في بناء اقتصادها ومجتمعها متعدد الأعراق ليصبح بلدا مزدهرا. لقد نجحت موريشيوس في تطوير اقتصادها من اقتصاد قائم إلى حد كبير على الزراعة إلى اقتصاد مزدهر ومتوسط الدخل ومتنوع ويضم قطاعات صناعية ومالية وسياحية آخذة في النمو. وآمل أن تتمكن تيمور الشرقية من أن تحذو حذوها. وربما سننجح في تحقيق ذلك بمساعدة موريشيوس.

منذ أن خاطبت المجلس آخر مرة حدث الكثير في تيمور الشرقية. ويمكنني أن أضيف فقط أنه باستطاعتنا التحقق من أنباء إيجابية في مجالات عديدة، أبرزها المجال الأمني. وكما أبلغكم سيرجيو فييرا دي ميللو، نادرا ما وقعت أية أحداث على طول الحدود بين تيمور الشرقية والغربية؛ وآخر حدث تم الإبلاغ عنه وقع في حزيران/يونيه العام الماضي. والفضل في ذلك يعود إلى حد ما إلى السلطات الإندونيسية، التي اتخذت موقفا أكثر صرامة في نزع سلاح المليشيات وأيضا في تشجيع ودعم عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية.

ونظرا لأن سيرجيو فييرا دي ميللو أدلى ببيان شامل مثل هذا، أعتقد أن معظم فحوى الخطاب الذي أعددته أنا قد تم التطرق إليه بالفعل. ولذلك سوف أتشاطر مع المجلس بشكل غير رسمي بعض ملاحظاتي الشخصية بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

أولا، أود أن أرد على ملاحظة من ممثل المملكة المتحدة. إننا نعتبر أن ما ذكره هو أن خطة التنمية التي نحاول تنفيذها يجب إتاحة تفاصيلها للبلدان المانحة في وقت مناسب، قبل انعقاد مؤتمر المانحين. وسنبذل قصارى جهدنا لضمان حصول كل بلد مانح على الخطة قبل انعقاد المؤتمر بوقت مناسب.

إن عملية تصميم خطة للتنمية الاقتصادية في تيمور الشرقية هي تجربة فريدة من نوعها تماما على بلدي. وربما تكون إحدى الممارسات القليلة في التخطيط والتنمية الوطنية التي تُسنح فيها الفرصة للمجتمع المدني، ممثلا في الكنائس والمنظمات غير الحكومية والمثقفين، إلى جانب الحكومة، من أجل التفكير في أولويات واحتياجات البلد قبل إقرار مثل هذه الخطة الإنمائية وتنفيذها. وهذا ما نحاول أن نفعله في تيمور الشرقية. والعملية هي شراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة تيمور الشرقية ولجنة المجتمع المدني التي يترأسها السيد زانانا غوسمايو بنفسه.

وكما ذكرت في وقت سابق، ما زال معدل الجريمة المسجلة في تيمور الشرقية من بين أكثر المعدلات انخفاضا في العالم. وفي محادثة جرت مؤخرا، قال مفوض الشرطة في تيمور الشرقية إنه طوال عام ٢٠٠١ لم يكن هناك سوى أربع حالات قتل تم الإبلاغ عنها، ولا توجد حالة واحدة منها بدوافع سياسية. هذا يحدث في بلد توجد فيه بطالة مرتفعة جدا والفقر فيه متفش – بلد ما زال يتعافى من جُرح العنف في الماضي.

ومع ذلك، يوجد عنصر مثبط ألا وهو العنف العائلي، ولاسيما ضد النساء. وزعماء تيمور الشرقية مندهشون لأن مجتمعنا استطاع أن يسلك سلوكا يتسم بتحضر كبير أثناء عملية الانتخابات في تموز/يوليه

وآب/أغسطس، وبدون حادث واحد من حوادث العنف، بينما كان معدل الجريمة من بين أقل المعدلات في العالم، إلا أن معدل العنف العائلي كان مرتفعا بشكل مدهش. وربما أن هذه الزيادة تعكس بالفعل المعدل الأكبر الذي يتم به الآن الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم للشرطة والنظام القضائي، وأن العنف العائلي كان موجودا من قبل ولكنه كان يحدث دون الإبلاغ عنه. وبوجود صحافة نشطة في تيمور الشرقية اليوم، ومع وجود مؤسسات وثقة أكبر في الشرطة والنظام القضائي، فإن النساء يبادرن بالإبلاغ عن حالات العنف. وسوف نعمل بكل جهد في الأيام والأسابيع والشهور القادمة للقضاء على هذا الجانب المخجل من واقعنا في تيمور الشرقية.

ومما يسرنا كثيرا بعض التطورات التي حدثت في إعداد قوة الشرطة لدينا. إذ يوجد الآن ١ ٤٠٠ من قوة شرطة مدربة وهم منتشرون في كل أرجاء تيمور الشرقية. ولقد كان وجودهم طوال العملية الانتخابية برمتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس، ولا سيما في يوم الانتخابات، في ٣٠ آب/أغسطس العام الماضي، دليلا على الإعداد الناجح لدائرة الشرطة في تيمور الشرقية. ومن ناحية ثانية، كان هذا هو أيضا الحال بالنسبة لقوة دفاع تيمور الشرقية.

ويشعر شعب تيمور الشرقية بالفخر لأنه تتوفر لديه في الوقت الحاضر كتيبة دربتها البرتغال واستراليا تدريبا وفر لها الكفاءة والطابع المهني، وذلك بمساهمات لها شأنها قدمتها نيوزيلندا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة.

ومؤخرا، امتلك عنصر البحرية التابع لقوات دفاعنا قاربين للدوريات من طراز الباتروس معدلين منحتهما البرتغال لنا. ومن الواضح، أننا لا نعتزم تكوين أسطول بحري. حاجتنا إلى هذين القاربين واضحة بجلاء. نحن جزيرة؛ ولدينا منطقة اقتصادية كبيرة؛ وهناك عمليات غير شرعية مفرطة لصيد الأسماك في مياهنا؛ وعلينا أيضا التزام للمساهمة في منع القرصنة، وتهريب الأشخاص، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وما إلى ذلك، في المنطقة. لهذا، نبذل جهودا كبيرة لمحاولة إنشاء عنصر بحري متواضع لمراقبة مياهنا.

وبالرغم من تخفيض عدد قوات حفظ السلام الأمر الذي يعد مؤشرا إيجابيا على تقدمنا - حسبما ذكر آنفا، وبحلول شهر أيار/مايو لن يوجد سوى ٥ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات حفظ السلام في تيمور الشرقية – وما زلنا نشعر بالقلق حتى الآن، وهنا يتعين علينا أن نتحلى بالواقعية، بشأن قدرة بعض عناصر الميليشيات السابقة على زعزعة الاستقرار في البلد. ولهذا نعرب عن سرورنا إلى حد كبير لاقتراح الأمين العام الوارد في تقريره الرامي إلى استمرار وجود قوات حفظ السلام والشرطة المدنية في تيمور الشرقية لبعض الوقت في المستقبل.

ولقد أحرز أيضا قدر كبير من التقدم في مجال عودة اللاجئين. ولا يزال يوجد حتى الآن عدد يتراوح ما بين ٤٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في تيمور الغربية. الأرقام التقديرية التي قدمها السيد فييرا دي ميللو صحيحة فيما يتصل بأسباب وجود هذه الآلاف الكثيرة من اللاجئين في تيمور الغربية. ولا تزال هناك بعض الشائعات المتداولة بشأن الانتقام من اللاجئين لدى عودتهم، وهي شائعات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وفي السنتين الماضيتين، أي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، أفادت التقارير عن وقوع أربع أو خمس حالات قتل بين اللاجئين العائدين من عدد يبلغ زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ تمت عودتهم حتى الآن. ونحن نبذل قصارى جهدنا لتثقيف واستنارة شعبنا في تيمور الغربية بشأن حقيقة الوضع في الإقليم.

وفيما يتصل بمسألة العدالة والمصالحة، أفادت التقارير على نطاق واسع في الأسبوع الماضي بأن أعضاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة التيمورية الشرقية – المفوضين الوطنيين – حلفوا اليمين لتولي مسؤولياقم. هذا عمل هام. وتقع عليهم مسؤولية هائلة لإقرار الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩. ونؤكد على أن اللجنة سوف تبحث في الانتهاكات التي وقعت في الماضي أي منذ عام ١٩٧٤، قبل التدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية. والجرائم لم ترتكب إلا بعد التدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية.

لقد قلت مرارا وتكرارا بأنه يتعين أن يتوفر للطرف التيموري الشرقي الشجاعة والتواضع للاعتراف بمسؤوليتنا نحن عن المأساة التي أصابت شعبنا. إذ أن من اليسير إلى حد كبير البحث في الجرائم المزعومة وحالات العنف التي لم ترتكب إلاَّ بعد عام ١٩٧٥. ولهذا ومنذ البداية صرحنا بأن عمل لجنة الحقيقة والمصالحة ينبغي أن يبحث في الفترة السابقة ابتداء من سنة ١٩٧٤.

ونعرب أيضا عن تفاؤلنا وسرورنا لعمل فريق الجرائم الخطيرة. وبالرغم من أنه يواجه مشاكل كبيرة في ما يتصل بالتمويل والموظفين، إلا أن الفريق قام بعمل ممتاز من حيث توجيه لوائح الاتهام والتهم. ولقد قال البعض – وإذا صدقنا الدعاية التي يروجها صديقي سرجيو فييرا دي ميللو – أن الفريق أحرز نجاحا أكبر من ما حققته محاكم جرائم الحروب الممولة تمويلا أفضل في أماكن أخرى، في منطقة البلقان وغيرها. وبالرغم من أن الفريق بدأ أعماله بمواجهة صعوبات هائلة، من قبيل الافتقار إلى التمويل والموارد، إلا أن عمل المحكمة المحلية التي تنظر في القضايا الخطيرة يتسم بأهمية كبيرة في هذا الصدد.

وحسبما يعلم المجلس، تضم الجمعية التأسيسية الآن ١٢ حزبا سياسيا نشطا. لقد بدأنا بـ ١٦ حزبا. وفي بلد يبلغ عدد سكانه ٩٠٠ ٠٠٠ نسمة، تمكنا من إنشاء ١٦ حزبا سياسيا. الولايات المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها زهاء ٣٠٠ مليون نسمة، فيها حزبان سياسيان. وأعتقد أن فرنسا فيها خمسة أو ستة أحزاب سياسية. ولكن لدينا في تيمور الشرقية ١٦ حزبا سياسيا. وخلال الرحلات التي قمت بها في البلد، سألني أفراد من الشعب ما هو سبب وجود أحزاب سياسية كثيرة في بلد صغير كبلدنا. نحن نلقي باللوم على سيرجيو فييرا دي ميللو والأمم المتحدة، ولكننا قلنا لأفراد شعبنا أنهم هم أنفسهم أفضل من يحكم على ذلك، وستتاح لهم الفرصة في ٣٠ آب/أغسطس للإدلاء بأصواتهم؛ وأن بعض الأحزاب سيكتب لها البقاء وستنخفض بعض الأحزاب الأخرى؛ وفي السنوات المقبلة ستظهر بعض الأحزاب وتختفي أخرى. وأدلى الشعب بأصواته: في ٣٠ آب/أغسطس، وكتب البقاء لـ ١٢ حزبا سياسيا لا غير.

وثبت الآن أن النظام الذي صممته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هو الأفضل، لأنه فضّل الأحزاب الصغرى أيضا. وبدون ذلك النظام التمثيلي النسبي، لم يكن ليتوفر لدينا ١٢ حزبا. ولم يكن ليتوفر لدينا تمثيل شامل ومتعدد الأحزاب في البرلمان.

ولقد شعرنا بالقلق خشية أن تؤدي زيادة الأحزاب السياسية في الجمعية التأسيسية إلى إجراء مناقشات لا نهاية لها. ولكن حتى الآن يجري العمل في الجمعية، في مجمله، على نحو سلس. نحن نلتمس نصيحة أصدقائنا من سائر أنحاء العالم بغية تحسين المشروع الذي استكمل الآن. لقد قررنا فترة شهر آخر، كي نحصل على المزيد من المدخلات من الشعب في المنطقة كلها. ونستمع إلى تعليقات وانتقادات أصدقائنا، كي يصبح أول دستور لنا منذ ٥٠٠ عام نموذجا – دستورا يحق لنا أن نفتخر به بصورة حقيقية.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، سنجري انتخابات رئاسية. ولا يفتقر معظم البلدان، إلى مرشحين. ولكن في بلدنا، يتعين علينا أن نحاول إغراء الناس ليرشحوا أنفسهم للرئاسة. وحتى الآن لدينا مرشح واحد معروف، ولكن يحدونا الأمل في أن يتقدم شخصان أو ثلاثة على الأقل لترشيح أنفسهم للرئاسة.

والآن أشير إلى العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. لقد تكلم سيرجيو فييرا دي ميللو فعلا بالتفصيل عن بعض جوانب هذه المسألة. أود ببساطة أن أضيف بأنه، نادرا ما توجد عملية سريعة للمصالحة وتطبيع العلاقات عبر تاريخ إنهاء الاستعمار، بعد حرب دارت رحاها بين بلدين انفصلا عن بعضهما البعض، مثلما حدث لنا. وفي بعض الحالات قد تستغرق مثل هذه العملية فترة تمتد لأجيال لمعالجة الانشقاق بين بعض المستعمرات المستقلة حديثا والسلطة المُستَعْمِرة السابقة، وفي حالات أخرى قد يستغرق إقامة علاقات رسمية عدة سنوات.

وفي هذا الصدد، بوسعنا القول، مع الإعراب عن مشاعر صداقة غامرة تجاه إندونيسيا، إن الجانب الإندونيسي قد أظهر نضجا وعظمة بترك الماضي جانبا وبإقامة علاقات جديدة مع تيمور الشرقية.

وإذا رجعنا بالذاكرة إلى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، فسوف ندرك النجاح الملحوظ الذي حققه الجانبان. وهذا إلى حد كبير إعراب عن التقدير كذلك لأشقائنا وشقيقاتنا في إندونيسيا. كما نعرب عن امتناننا لأستراليا وإندونيسيا على دعوقمما تيمور الشرقية لتكون جزءاً من منتدى جنوب غرب المحيط الهادئ، الأمر الذي يمثل دليلاً آخر على الاستعداد من جانب كل من إندونيسيا واستراليا لتقبل تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بمسألة تقديم المسؤولين الآخرين عن أعمال العنف في تيمور الشرقية للعدالة ومساءلتهم في إندونيسيا، فإننا نرى الخطوات التي اتخذتها حكومة الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري حتى الآن مشجعة.

وفي إطار منطقة أوسع مدىً، يواصل جيراننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقديم دعم بالغ الأهمية لإعادة التعمير والتنمية وبناء القدرات والأمن في تيمور الشرقية. وقد شرعنا في إجراء اتصالات رسمية مع جيراننا في الرابطة المذكورة ومع أمانتها العامة، أملاً في أن تتمكن تيمور الشرقية من التوقيع يوم الاستقلال أو بعده بقليل على معاهدة الرابطة للصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا.

وأود أيضاً أن أذكر أننا في اليوم التالي لاستقلالنا، في ٢١ أيار/مايو، سنستضيف في ديلي لأول مرة اجتماعاً لرؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وقد ساندتنا أنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق طيلة ربع القرن الماضي. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢، ستنضم تيمور الشرقية رسمياً إلى مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

ونحن أيضاً عاكفون بجد على عملية تحديد المعاهدات الدولية التي ينبغي أن تنضم إليها تيمور الشرقية بمجرد حصولها على الاستقلال. وتعمل وزارة الخارجية على تحديد الأولويات وإعداد الخطوات اللازمة بالتشاور عن كثب مع غيرها من الوزارات، ومع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ونعتزم لدى حصولنا على الاستقلال أو بعده بقليل أن تنضم تيمور الشرقية إلى أكبر عدد ممكن من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتراقب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الخارجي في هذا الصدد عن كثب صياغة

الدستور لضمان خلوه من أي انتهاك للمعاهدات التي يحتمل أن تصبح تيمور الشرقية طرفاً فيها. وكما ذكر سيرجيو فييرا دي ميلو، فإننا نريد أن تنضم تيمور الشرقية لعضوية الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن، إما في اليوم الأول لاستقلالها أو بعده بقليل.

والعمل جارٍ في التخطيط للاستقلال. وستقام الاحتفالات به يوم ٢٠ أيار/مايو. وقد دعا الأمين العام جميع بلدان العالم لحضورها. ونرجو أن يحضر الجميع، غير أنه في حالة حضور الجميع بالفعل، فإن ذلك قد يشكل لتيمور الشرقية أسوأ كابوس في مجال النقل والإمداد، لأننا لسنا بالضبط موريشيوس أو فيجي أو ناميبيا، فليس لدينا ما تتمتع به من هياكل أساسية. ولكننا نود في الوقت ذاته أن يقبل الجميع دعوة الأمين العام. ولن نذهب إلى حد المطالبة بأن يحضر الزوار معهم فُرُشهم ومأكولاتهم، ولكننا سنبذل قصارى وسعنا للترحيب بالجميع، بما يتسم به شعب تيمور الشرقية من الجود الكثير، رغم فقرنا ورقة حالنا.

لقد تحقق الشيء الكثير في خلال فترة قصيرة للغاية لا تتجاوز العامين منذ قيام الإدارة الانتقالية. ويدهش كل من زار تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠ لما أحرزناه من تقدم. وقد بدأت عملية الإعمار. فبيوت الأسر تجري إعادة بنائها في كل مكان. والحوانيت الجديدة تفتتح طول الوقت. وقد بلغ الناتج الزراعي مستوى عام ١٩٩٩، ويفوق عدد الأطفال المقيدين الآن في المدارس عددهم قبل عام ١٩٩٩. وحققنا في عام ٢٠٠١ نمواً اقتصادياً نسبته ١٨ في المائة بالمعدلات الحقيقية. وبلغت نسبة النمو الذي حققناه في العام الماضي ١٥ في المائة. بيد أن النمو الاقتصادي سيتباطأ بدرجة كبيرة في غضون العام الحالي.

ورغم ذلك فإننا على ثقة من أن تيمور الشرقية ستنعم باقتصاد مستدام قادر على الاستمرار. وقد سلفت الإشارة إلى الإيرادات المحتمل تحصيلها من النفط والغاز. كما أن السياحة ستزدهر متى أنشأنا الهياكل الأساسية الضرورية. أما في المدى القصير، فسوف تحتاج تيمور الشرقية إلى مساعدة المجلس، ونطلب بالنيابة عن الحكومة الانتقالية الثانية وعن البلد بأسره أن يؤيد هذا المجلس مفهوم البعثة الخلف، التي أمعن زملائي في الإدارة الانتقالية تفكيرهم في تفاصيلها والتخطيط لها. وبهذه الطريقة يتم ترسيخ المكاسب التي تحققت من التزام المجلس الهائل إزاء تيمور الشرقية والحفاظ عليها خلال الأعوام الحرجة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الساعة الآن ١٣/٣٥. وأظن الوقت ملائماً لتناول وجبة الغداء. ولكني أرجو قبل أن نقوم بتعليق هذه الجلسة أن أذكّر جميع المتكلمين الباقين بأن عبء العمل لدينا في مجلس الأمن اليوم ثقيل للغاية. ويتعين علينا الانتهاء من النظر في تيمور الشرقية فضلاً عن الجلسة الخاصة التي بدأناها بالأمس عن أفريقيا. أمامنا أيضاً مشاورات بخصوص الشرق الأوسط. لذا فإنني أحث جميع المتكلمين الباقين على توخي الإيجاز قدر المستطاع تمكيناً لنا من إنجاز أعمال اليوم. ونستأنف الاجتماع الساعة ../١٥.

علّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.